جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية
شعبة العلوم الإسلامية

الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين
ــ دراسة فقهية اقتصادية ــ
دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: معاملات مالية معاصرة

الطالب:
بلقاســم قندوز

المشرف:
د. حيــاة عبيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد رشيد بوغزالة	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
حيــاة عبيد	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
مفيــد عبد اللاوي	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	عضوا

السنة الجامعية: 1435– 1436هـ/ 2014– 2015م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية
شعبة العلوم الإسلامية

الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين
ــ دراسة فقهية اقتصادية ــ
دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: معاملات مالية معاصرة

الطالب:
بلقاســم قندوز

المشرف:
د. حيــاة عبيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد رشيد بوغزالة	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
حيــاة عبيد	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
مفيــد عبد اللاوي	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	عضوا

السنة الجامعية: 1435– 1436هـ/ 2014– 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

أهدي ثمرة نجاحي وتفوقي هذا إلى من قال فيهما تعالى

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ الإسراء23.

إلى الذي ضحى لأجلي و أضاء طريقي بتوجيهاته وعلمني البذل والعطاء

أبي الغالي أطال الله عمره في طاعته

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى أغلى وأعظم إنسانة، إلى الروح التي لن أنساها

أمي الغالية رحمها الله تعالى وأدخلها جنة الفردوس الأعلى

إلى القلوب المخلصة والطاهرة الرقيقة إلى النفوس البريئة

إلى من أرى التفاؤل والأمل بأعينهم والسعادة تغمر محياهم

إلى زوجتي الوفية وأبنائي الأعزاء

إلى جميع الأهل والأقرباء والأصحاب الأوفياء

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، إلى جميع الزملاء

إلى كل من هو في قلبي ونسيه قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

حفظهم الله تعالى جميعا ورعاهم

-بلقا ســـــــم-

شكـــر وتقديـــر

قـــــــــال اللـــــــــه تعالـــــــــــــى:

﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴾البقرة152.

فالحمد والشكر والثناء لله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل

وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم

﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

أتقدم بكامل عربون المحبة والوفاء للذين سهروا وكابدوا إلى أن أوصلوني إلى هذا المقام الوالدين الكريمين

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الكريمة "حياة عبيد" التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها ونصائحها القيمة

كما لا أنسى كل من عمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة والحرفيين الذين شاركوني هذا العمل

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد بجهده ووقته ودعائه.

-بلقا ســـــــم-

الملخـــــــــص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية من خلال تأسيس مشاريع مصغرة تخص الحرفيين من شأنها إيجاد فرص عمل، ومدى مساهمة القرض المصغر الممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في توفير الدعم المالي اللازم للمشاريع الصغيرة الحرفية، ولاختبار فرضيات الدراسة قمنا بدراسة عينة عشوائية مكونة من 40 مشروعا حرفيا لمختلف تمويلات الوكالة الموجهة للحرفيين خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى غاية 2015، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ القرض المصغر يعتبر قرضا بدون فائدة يلجأ إليه الحرفي نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات البنكية وتجنبا للفائدة المرتفعة، مما يساعد الحرفي على تأسيس مشروعه الخاص الذي من نتائجه التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، وقد ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة في خلق فرص عمل من خلال الخدمات المالية التي تقدمها، وكذا الخدمات المعنوية من تسهيل إجراءات الحصول على القروض المصغرة.

Résumé :

Cette recherche vise à mettre en relief le rôle du micro-crédit soutien et financement des projets d'artisan à partir de la création des petits projets spécialement concernant les artisans créera d'emploi et la contribution de micro–crèdit accordés par l'agence national de gestion du micro-crédit (ANGEM) de la wilaya de Ouargla en apportant un soutien financier nécessaire aux petits projets artisan. Pour examiner les hypothèses de l'étude pour que nous avons étudié un échantillon aléatoire de 40 projets artisanat de différents financement de l agence pour les artisans au cours de la période entre 2010 jusqu' à 2015 , l'étude a conclu que le micro-crédit est considère un crédit sans intérêt à cause des difficultés à obtenir du financement auprès d'établissements bancaires et d'éviter des taux d'intérêt élevé ce qui aide l'artisans à la création de son projet rémanent à soulager les conséquences contre la pauvreté et le chômage et développement économique, et social, l'agence national de gestion du micro-crédit (ANGEM) d'Ouargla a contribué à la création d'emploi grâce à des services financiers et moral de faciliter les procédures d'accéder au micro-crédit.

قائمـــــــــة الجـــــــــداول

رقـــــــم الجـــــــدول	العنـــــــــــوان	الصفحة
1ـــ1	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	45
2ـــ1	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	56
2ـــ2	سن الحرفي	57
2ـــ3	المستوى التعليمي لعينة الدراسة	58
2ـــ4	أفراد العينة حسب مكان الإقامة	59
2ـــ5	معدل توزيع قطاعات النشاط التي تنتمي إليها عينة الدراسة	60
2ـــ 6	عمر المشروع الخاص بالحرفي	63
2ـــ 7	عدد العاملين في المشروع حسب عينة الدراسة	64
2ـــ 8	توظيف واختيار العمال في المشروع	65
2ـــ 9	مكان تواجد المشروع	66
2ـــ10	أجهزة الدعم التي يعرفها الحرفي	67
2ـــ11	توزيع مؤسسات العينة حسب هيكل تمويل المشروع	68
2ـــ12	مدى وجود صعوبات في الحصول على القرض	69
2ـــ13	الصعوبات التي واجهت الحرفي في الحصول على القرض	70
2ـــ14	الاستفادة من عملية المتابعة التي تقوم بها الوكالة	71
2ـــ15	طبيعة المتابعة التي تقوم بها الوكالة	72
2ـــ16	المساعدات والامتيازات التي تمنحها الوكالة للحرفيين	73
2ـــ 17	حكم الحرفيين على مشاريعهم	74
2ـــ18	دوافع إنشاء المشروع	76
2ـــ 19	العوامل المشجعة على إنشاء المشروع	77
2ـــ20	تطلعات المتعاقدين مع الوكالة	78
2ـــ21	المشاكل والمعوقات المؤثرة على المشروع	80
2ـــ22	نظرة المجتمع للحرفي	81
2ـــ23	صفات الحرفي حسب عينة الدراسة	82

قائمـــــــة الأشكـــــــــال البيانيـــــــة

رقـــــــــم الشكـــــــــل	العنـــــــــــــوان	الصفحة
2 ــ2	سن الحرفي	57
2ــ3	المستوى التعليمي لعينة الدراسة	58
2ــ4	أفراد العينة حسب مكان الإقامة	59
2ــ6	عمر المشروع الخاص بالحرفي	63
2ــ9	مكان تواجد المشروع	66

الملحـــــــــــــــق

رقـــم الملحـــــق	العنـــــوان	الصفحـــة
01	استمـــارة الاستبيـــان	99

المقدمـــــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله،﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ** ﴾ءال عمران (102)،﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** ﴾ النساء (1)،﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا** ﴾ الأحزاب (71).

أما بعد فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمدﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

للفقر و البطالة آثارا سلبية على الأفراد والمجتمعات والتكيّف معهما من أصعب الأمور، لذلك شرع الإسلام الكسب والاكتساب، قال تعالى:﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا كَسَبْتُمْ** ﴾ البقرة(267) ، فطلب الكسب فريضة على كل مسلم، فقد روى ابن مسعود ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال:﴿ **طلب الكسب الحلال فريضة على كل مسلم**﴾، رواه البيهقي والطبراني، وفي الحديث أن رسول الله ﷺ صافح سعد بن معاذ ﷺ يوما فإذا يداه قد اكنبتا فسأله رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: أضرب بالمرّ والمسحاة في نخيلي لأنفق على عيالي، فقبّل رسول الله ﷺ يده وقال: ﴿**كفان يحبهما الله ورسوله**﴾، ذكره بن حجر العسقلاني في الإصابة، ومن فضل الله تعالى على خلقه أن جعل لهم سُبلا وطرقا متعددة للكسب كالتجارة والصناعة والزراعة والحرف بجميع أنواعها.

وللتخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة شرع الإسلام أحكاما عادلة لمساعدة الفقراء والمحتاجين وضمان حياة كريمة لهم، ومن هاته الأحكام القروض الحسنة الخالية من الفوائد، المحرمة في جميع الشرائع، وهذه القروض عبارة عن أعمال خيرية تكافلية اجتماعية تحقق نوعا من السعة على الفقراء والمحتاجين وأصحاب المهن والحرف والمشاريع الصغيرة.

تعد المشروعات الصغيرة من التوجهات التي تتبعها الدول بهدف تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لما لها من خصائص متميزة يمكن بها أن تسهم في حل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد تنمية حقيقية، فالوقائع تشير إلى أنّ مسرح الاقتصاد العالمي يعجُّ بالعديد من الظواهر والإشكالات التي تمثل الشغل الشاغل لحراك المجتمع الدولي للحيلولة دون تفاقمها، فالبطالة والفقر والتفاوت في توزيع الدخل وانتشار الأمية والجريمة...وغيرها من الإشكالات تحتاج إلى معالجات جذرية تارة من الحكومة وتارة من المجتمع المدني، ومن بين هذه المعالجات الاهتمام بالمشروعات المصغرة، والتي تحتاج لإنجاحها توفير التمويل اللازم والكافي حتى ولو كان هذا التمويل متناهي الصغر، والذي تعمل بعض المؤسسات على توفيره للفقراء وذوي الدخل المتدني، ولأصحاب المشاريع الصغيرة، الذين لا يستطيعون التعامل مع البنوك بسبب ارتفاع نسب الفوائد البنكية.

وقد عملت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على تطوير سلع محددة ومنهجيات خاصة لتجاوز نقص الضمانات لدى العملاء، وبذلك تجعلهم مؤهلين للحصول على قروض وخدمات مالية أخرى، فجاء القرض المصغر لكي يعمل على إيجاد تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية تهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة والأوضاع المتردية داخل المجتمع، كما أنه يتوجه إلى أشخاص بدون عمل قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر من خلال دعم مالي بسيط بشروط مرنة ومُرضية.

أهميـــــــة الدراســـــــة: تكمن أهمية الدراسة في العناصر التالية:

ـــ عدم وجود دراسات متخصصة في هذا الميدان.
ـــ عزوف كثير من الشباب وتخوفهم من المشاريع المصغرة لجهلهم بحقيقتها الشرعية.
ـــ المشاكل الناجمة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لكثير من الأسر الجزائرية بسبب الفقر والبطالة.
ـــ عدم وجود تنمية حقيقية في مختلف القطاعات.
ـــ عدم الإلمام بالآثار والنتائج المترتبة بدور هاته المشاريع المصغرة.
ـــ إبراز أهمية ما قامت به الدولة من إجراءات تحفيزية لتطوير المشاريع المصغرة.

أسبـــــاب اختيـــــار الموضـــــــوع:

ـــ عدم إعطاء الحكومة أهمية بالغة لقطاع الخدمات والنشاطات الحرفية.

ـــ إبراز الاهتمام الذي توليه الدولة للقطاع الحرفي.

ـــ محاولة التعرف على كل ما يتعلق بآليات تمويل المشاريع الصغيرة.

ـــ معرفة الدور الذي تلعبه الجهات المشرفة على إنشاء ودعم المشاريع الحرفية.

ـــ الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع، من أجل التعرف على مدى مساهمة القروض المصغرة في تحقيق التنمية، وإيصال فكرة للشباب بخصوص هذا الموضوع.

أهـــــداف الدراســـــة:

ـــ إيجاد طرق لمكافحة الفقر والبطالة والأوضاع المتردية للأسر الجزائرية.

ـــ إيجاد تنمية حقيقية في مختلف القطاعات وخاصة الحرفية منها.

ـــ مكافحة الجريمة والسرقة والتعدي على الأملاك العمومية والخاصة.

ـــ محاولة زيادة الإنتاج في الاقتصاد الوطني وإيجاد بدائل عن الصادرات الحالية.

ـــ بيان أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع الحرفية.

ـــ تقييم مساهمة التمويل بالقروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم ومتابعة المشاريع الحرفية.

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة القروض المصغرة الممنوحة للحرفيين في تحقيق التنمية؟ وهل ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في توفير التمويل اللازم والمتابعة للمشاريع الحرفية؟

الإشكاليات الجزئية:

ـــ ما هو مفهوم القرض الحسن ؟

ـــ ما هو مفهوم القرض المصغر؟

ـــ ما هو الدور الذي يلعبه كل من القرض الحسن والقرض المصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

ـــ هل للقرض المصغر خصائص تتناسب مع مقومات المشاريع الحرفية؟

ــ هل الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة تساهم في توفير الدعم الكافي للنهوض بالمشاريع الحرفية؟

فرضيات الدراسة:

ــ القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم تقدم لأشخاص دون عمل لكنهم قادرين على القيام بنشاط حرفي مصغر.

ــ القرض المصغر قيمة اجتماعية واقتصادية.

ــ جدية الهيئات والمؤسسات الحكومية في دعم الشباب.

ــ خروج كثير من الأسر من شبح الفقر والبطالة واستقرارها.

ــ مواكبة برامج القروض المصغرة للتطور والتقدم التكنولوجي.

ــ وجود تنمية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من خلال برامج القروض المصغرة.

ــ تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة في دعم ومتابعة المشاريع الحرفية.

حـــــــدود الدراســـــــة:

من حيث المكان ركزنا في دراستنا على عينة من الحرفيين المستفيدين من برنامج التمويل المصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض لمصغر بولاية ورقلة، أمّا من الناحية الزمنية فكانت حدود الدراسة من خلال المشاريع الممولة من طرف الوكالة في الفترة الممتدة ما بين 2010 ــ 2015.

الدراســـــات السابقـــــــــة: وجدت دراسات سابقة في الموضوع، اعتمدنا عليها بنسب متفاوتة، أهمها:

1 ــ سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، ورقة في الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس27 ــ 29 جوان2013م.

2 ــ آيت عكاشة سمير، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، مداخلة في جامعة سعد دحلب، البليدة، المركز الجامعي خميس مليانة.

3 ــ كلثوم بوغالم، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تدعيم المقاولة النسوية بالجزائر عرض ميداني لتجربة الوكالة بولاية سوق أهراس، بسكرة، 03 ماي2011م .

4 ــ حفاف سمية، دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014م، وقد استفدنا من هذه الدراسة فيما يتعلق بإعداد الاستبيان.

5 ــ حنين جمال دباغ، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،2010م.

6 ــ محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة النجاح ، فلسطين2010م.

7 ــ ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15ــ16 نوفمبر2011م.

المنهـــــــج المتبـــــع في الدراســـــــة:

للإجابة على الإشكاليات المطروحة، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة اعتمدنا:

1ــ المنهج الوصفي في الجانب النظري والذي يعتمد على جمع المعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمواضيع التي تطرقنا إليها، والتي تشمل:

أ ــ التعريف بالقرض الحسن.

بــ التعريف بالقرض المصغر.

جــ التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

2ــ ربط الجانب النظري بالواقع العملي لتحقيق فائدة أكبر من خلال تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي،اعتمادا على المنهج الوصفي والإحصائي التحليلي للوقائع والظواهر الملازمة للدراسة باستخدام أدوات القياس، من خلال المراحل التالية:

أ ــ إعداد أسئلة الاستبيان، بعد عرضه على الأساتذة والمختصين.

بــ توزيع الاستبيان على عينات الدراسة.

جــ جمع الاستبيان بعدما تمت عملية الإجابة على الأسئلة المطروحة فيه.

د ــ تفريغ جميع البيانات وتحليلها إحصائيا.

و ــ مناقشة النتائج المتحصل عليها من الاستبيان.

3 ــ الحواشي:

أ ــ كتابة الآيات بالرسم العثماني، مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية.

ب ــ تخريج الأحاديث من المصادر المعتمدة في ذلك، مع بيان درجة بعض الأحاديث، والإشارة إلى رقم الحديث إن وجد.

ج ــ ذكر المعلومات الخاصة بالمصدر عند إيراده لأول مرة، بذكر: اسم المؤلِف، المؤلَف، المحقق إن وجد، دار النشر، بلد النشر، الطبعة، رقم الطبعة، تاريخ الطبع، الجزء، الصفحة.

د ــ عند التوثيق للمرة الثانية مباشرة، أكتفي بذكر: المرجع نفسه، وعند ذكره بعد ذلك أشير إليه بذكر: المرجع السابق، أما المصدر فأشير إليه بذكر: المصدر نفسه.

ح ــ قمت بشرح بعض المصطلحات وإحالتها في الهامش والإشارة إليها بوضع العلامة (*)

خ ــ الإشارة إلى تاريخ الوفاة للأعلام المذكورين في الرسالة.

و ــ المعلومات المأخوذة من رسالة جامعية، توثق بذكر: اسم ولقب الباحث، عنوان البحث أو الرسالة، الدرجة العلمية، الكلية، الجامعة، المدينة أو البلد، التاريخ، الصفحة.

م ــ المعلومات المأخوذة من الجرائد الرسمية توثق بذكر: المرسوم الرئاسي، الرقم، الجريدة الرسمية، التاريخ، الموضوع المتعلق بالمرسوم، العدد، الصفحة.

هـ ــ المعلومات المتعلقة بالمواد توثق بذكر: رقم المادة، رقم المرسوم التنفيذي، التاريخ، الصفحة.

ك ــ المعلومات المأخوذة من المواقع الالكترونية توثق بذكر: اسم الهيئة أو الكاتب، عنوان المادة العلمية، رابط الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح.

الصعوبـــــــات التي واجهتنـــــــا في الدراســـــــة:

ــ قلة المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع الدراسة.

ــ صعوبة التنقل وتباعد عينات الدراسة.

ــ عدم وجود الوقت الكافي لإعداد هذه الدراسة.

ــ عدم تفهم بعض عينات الدراسة للموضوع ورفضهم المشاركة في الإجابة على الاستبيان.

أهم مصادر ومراجع البحث: اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المراجع من أهمها:

1 ــ سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، يومي 27 ــ 29 جوان 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى آلية القرض الحسن المصغر المطبق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر لتمويل الأسر المنتجة، والبحث عن مدى مساهمة الوكالة في إيجاد مناصب عمل والتقليل من البطالة، وتقييم نشاط الوكالة في الفترة الممتدة بين 2010 ــ 2012، باستخدام الإحصاء الوصفي في تحليل النتائج.

إن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا من حيث اهتمامها بدور القرض الحسن المصغر الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل الأسر المنتجة، ولكنها تختلف من حيث طريقة معالجة بيانات الدراسة، حيث اعتمد الباحثان على إحصائيات الوكالة على المستوى الوطني، إلى جانب اقتصارها على الأسر المنتجة وخاصة النساء الماكثات بالبيت.

2 ــ محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة النجاح ، فلسطين2010م.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، من حيث التعريف بالقرض الحسن وبيان مشروعيته والتكييف الفقهي له، والحديث عن الأحكام الخاصة برد القرض الحسن، كما تحدثت الدراسة عن توظيف القرض الحسن في المصارف الإسلامية، وعن صندوق القرض الحسن، والتنويه بالدور الذي يلعبه القرض الحسن في تنمية المجتمع الإسلامي، وتمويل المشاريع التي تخدم المجتمع.

تعتبر هذه الدراسة قريبة من دراستنا، من حيث الجانب النظري، إلا أنها تختلف مع دراستنا من كونها شملت معظم الأحكام المتعلقة بالقرض الحسن، فهي دراسة موسعة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

3 ــ ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15ــ16 نوفمبر2011.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز نتائج إستراتجية القرض المصغر في الجزائر، من حيث خلق مناصب شغل وكذا تفعيل سوق العمل، مع إبراز المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه الإستراتجية.

هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا، من حيث إبراز الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض بالجزائر في إيجاد وتوفير مناصب شغل، التي من شأنها التخفيف من البطالة، وإبراز التحديات والمعوقات التي تُجابه إستراتجية التمويل بالقروض المصغرة في الجزائر.

4 ــ حفاف سمية، دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014م.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، من خلال خلق فرص عمل وإنشاء مشاريع خاصة بها، ومدى مساهمة القرض المصغر الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم المالي اللازم للمشاريع الحرفية الخاصة بالمرأة.

تعتبر هذه الدراسة قريبة من دراستنا من حيث الهدف، حيث قامت بإبراز دور ومجهودات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم ومرافقة المرأة المقاولة من خلال الخدمات المقدمة لها، وتختلف مع دراستنا من حيث عينة الدراسة، حيث شملت عينة الدراسة المشاريع الحرفية الخاصة بالمرأة.

خطـــــــة البحـــــث: قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين مع مقدمة وخاتمة

الفصـــــل الأول: والذي يحمل عنوان "ماهية القرض والتعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة" تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول بعنوان"تعريف القرض الحسن" والذي تناولنا فيه تعريف القرض الحسن لغة واصطلاحا والألفاظ ذات الصلة بمعنى القرض الحسن ومشروعيته من الكتاب والسنة والإجماع، وكذا الحكم التكليفي للقرض الحسن ثم القروض الحسنة بين الإنتاج والاستهلاك وأثرها على التمويل والتنمية وفي الأخير الصعوبات التي تواجه التمويل بالقروض الحسنة، والمبحث الثاني بعنوان "تعريف القرض المصغر" والذي تناولنا فيه لمحة تاريخية عن القرض المصغر وبدايات القرض المصغر في الجزائر ومفهوم القرض المصغر ثم أهميته ومميزاته وأسباب ظهور القروض المصغرة وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه إستراتجية القرض المصغر بالجزائر، والمبحث الثالث بعنوان "دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية" والذي تناولنا فيه آليات منح القروض المصغرة، والمبحث الرابع والذي يحمل عنوان " التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" وتمّ تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان "ظروف نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر" وتناولنا فيه نشأة الوكالة ومهامها والأنشطة الممولة من طرف الوكالة، والمطلب الثاني بعنوان "أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، والمطلب الثالث بعنوان "النشاط المحلي للوكالة بولاية ورقلة" والذي تناولنا فيه أنماط التمويل والامتيازات المقدمة من الوكالة.

الفصـــــل الثاني: عبارة عن دراسة تطبيقية للموضوع والذي يحمل عنوان"الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفين " والذي تم تخصيصه لدراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة، وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول تمّ فيه تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وطريقة جمع وتلخيص المعطيات، وكذا الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات، أمّا المبحث الثاني فقد خصص لعرض ومناقشة النتائج التي تمّ التوصل إليها.

الخاتمة: تمّ فيها استعراض أهم النتائج التي توصلنا إليها، وطرح بعض التوصيات والحلول المقترحة، ثم أفاق الدراسة.

الفصل الأول

ماهية القرض والتعريف بالوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر بورقلة

الفصـــل الأول: ماهيـــة القـــرض والتعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة

اعتنى الإسلام بالظروف المحيطة بالقرض وساعد في تمهيد فكرة القرض الحسن، وذلك لأنّ وضع القرض بهذه الصورة المثالية حسب نظرة الإسلام ستعطي بُعدا واضحا لإمكانية الاستفادة من استخدام الطريقة الأنجع في إقامة نظام اقتصادي متكامل ومستقر يعطي حيوية في إنعاش عملية التنمية.

المبحث الأول: القرض الحسن

المطلب الأول: تعريف القرض الحسن

الفرع الأول: تعريف القرض الحسن لغة

القرض لغة: قرضه يقرضه قرضا: قطعه، هذا هو الأصل فيه، ثم استعمل في السلف والسيَّر والشعر والمجازاة[1].

والقرض: ما تعطيه من المال لتتقاضاه، وما سلفت من إحسان أو إساءة وهو على التشبيه، قال الشاعر أمية بن أبي الصلت ت(05)هـ:

كل امرئ سوف يجزى قرضه حسنا أو سيئا ومدينا مثل ما دانا[2].

والقرض: القطع، قرضت الشيء أقرضه بالكسر قرضا: قطعته.

والقرض: ما تعطيه من المال لتقضاه، واستقرضت من فلان أي طلبت منه القرض فأقرضني، واقترضت منه: أي أخذت منه القرض[3].

---

[1] مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، القاهرة، لا.ط، د.ت، ج10، ص 136، أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، المؤسسة الحديثية للكتاب، طرابلس، لبنان، لا.ط، د.ت، ص539.

[2] الجوهري، الصحاح، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط04،1987م، ج3، ص326.

[3] الجوهري، المصدر نفسه،ج2، ص295.

قال تعالى:﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً ﴾البقرة(245).

في قوله" قرضا حسنا" اسم، والقرض اسم لكل ما يلتمس عليه الجزاء من صدقة أو عمل صالح، تقول العرب: لك عندي قرض حسن وقرض سيئ، وأصل القرض ما يعطيه الرجل أو يفعله ليجازى عليه[1].

قال الأخفش ت(215)هـ: في قوله تعالى"**يقرض**" أي يفعل فعلا حسنا في إتباع أمر الله وطاعته، والعرب تقول لكل من فُعل إليه خيرا: قد أحسنت قرضي وقد أقرضتني قرضا حسنا[2].

وفي الحديث عن عبد الله بن مسعودﷺ عن النبي ﷺ قال:﴿ **من أقرض الله مرتين كان له مثل أجر أحدهما لو تصدق به**﴾ [3].

وروي عن أبي الدرداء ﷺ أنه قال: إن قارضت الناس قارضوك وإن تركتهم لم يتركوك، ثم قال: أقرض من عرضك ليوم فقرك[4].

الحسن لغة: حسن حسنا كان جميلا فهو حسن، أحسن فعل الحسن ضد الإساءة وهو ضد القبح ونقيضه[5].

قال المتنبي ت(354)هـ:

تفنى عيونهم دمعا وأنفسهم في إثر كل قبيح وجهه حسن[6].

---

[1] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 01، 2001، ج8، ص340.

[2] مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المصدر السابق، ج8، ص75.

[3] محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان، تحق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة، بيروت، ط2،1993م، ج11،ص418، قال عنه الألباني: صحيح لغيره، المشكاة برقم:2829، الصحيحة برقم:1553 .

[4] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، المصدر السابق، ج8، ص341.

[5] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط02،1414 هـ، ج13، ص114.

[6] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة، لا.ط،1983م، ص134.

الفـــــرع الثانـــي: تعريـــف القرض الحســـن اصطلاحـــا

القـــــرض: هو ما تعطيه غيرك من مال على أن يرده إليك[1].

وسنستعرض مذاهب الفقهاء في تعريف **القرض الحسن:**

1ــ مذهب الحنفية: القرض هو ما تعطيه من مثلي لتتقاضاه بمثله، أو عقد مخصوص يرد على دفع مال مثلي لآخر ليرد مثله[2].

2ــ مذهب الشافعية: هو تمليك الشيء على أن يرد بدله من ماله[3].

3ــ مذهب الحنابلة: هو دفع المال رأفة وإرفاقا لمن ينتفع به ويرد بدله[4].

4ــ مذهب الظاهرية: يقول ابن حزم ت(456)هـ: القرض هو أن تعطي إنسانا شيئا بعينه من مالك، تدفعه إليه ليرد عليك مثله إمّا حالا في ذمته، وإمّا إلى أجل مسمى[5].

5ــ مذهب المالكية: دفع المال على وجه القربة لله لينتفع به آخذه ثم يرد له مثله أو عينه[6].

ونقل الشيخ عليش ت(1299)هـ عن ابن عرفة ت(803) هـ: أن القرض هو دفع متمّول في مثله، غير معجل لنفع آخذه فقط[7].

شرح التعريف: قوله: "دفع متمّول" أي دفع ما يتمّوله الناس، وهو المال، وخرج بقوله دفع غيره فإنه ليس بقرض ولا يقرض مثله.

قوله:"في مثله" أخرج به السلم: لأن جنس رأس مال السلم يختلف عن المسلم فيه.

قوله:"غير معجل" أخرج به المبادلة و المراطلة*.

---

[1] سعدي أبو جيب، القاموس الفقهي، دار الفكر، دمشق، ط02،1988م، ج1، ص300.

[2] ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط02، 1992م، ج4، ص171.

[3] الشربيني، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01،1994م، ج3، ص29.

[4] البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، بيروت، لا.ط، د.ت، ج3، ص312.

[5] ابن حزم الظاهري، المحلى بالآثار، تحق:أحمد محمد شاكر، إدارة الطباعة المنيرية،لا.ط، 1352هـ،ج7، ص77.

[6] ابو الحسن المالكي، كفاية الطالب الرباني، تحق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت،لا.ط،1412 هـ، ج2، ص212.

[7] عليش محمد، منح الجليل بشرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت،لا.ط، 1989م، ج5، ص401.

* المبادلة: هي بيع النقد بمثله عددا، والمراطلة: هي بيع النقد بمثله وزنا، أنظر: حاشية الصاوي، ج6، ص283.

قوله: "لنفع آخذه فقط" أخرج به القرض الفاسد وهو الذي يكون لنفع المقرض فقط أو لنفعهما، وقد اعترض البناني على تعريف ابن عرفة بقوله: أنّه تعريف يشمل القرض الفاسد وهو القرض الذي جرّ نفعا[1].

ويقول الكاساني ت(587)هـ سميّ هذا العقد قرضا لما فيه من قطع طائفة من ماله، وذلك بالتسليم إلى المستقرض فكان مأخذ الاسم دليلا على اعتبار هذا الشرط[2].

تعريـــف معاصـــر: هو عقد ينقل الملكية للمقترض، وله أن يستهلك العين ويتعهد برد المثل لا العين، وهو ضامن له إذا تلف أو هلك يستوي في هذا التفريط وعدم التفريط[3].

ومن خلال تعريف الفقهاء يمكن وضع مفهوم عام للقرض الحسن وهو: عقد مخصوص يستلم بموجبه أحد المتعاقدين مالا على أن يرد مثله أو قيمته إن تعذر، طاعة لله تعالى، على سبيل البر و الإحسان.

الفـــرع الثالـــث: ألفاظ ذات صلة بمعنى القرض الحسن

1ـ الســـلف: لغـــة: لفظ مشترك بين السلم والقرض الذي لا منفعة فيه للمقرض، غير الأجر والشكر[4].

اصطلاحـــا: عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة، غير متماثل العوضين[5]، فجاء في بعض النصوص النبوية بمعنى القرض منها: ما رواه عمرو بن شعيب شعيب عن أبيه عن جده أنّ رسول الله ﷺ قال:**﴿ لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك ﴾** [6].

---

[1] عليش محمد، المصدر السابق، ج5، ص401.

[2] الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02 ، 1986م، ج6، ص517.

[3] علي السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة، الدوحة،لا.ط، 1998م، ج1، ص135.

[4] مرتضى الزبيدي، تاج العروس، المصدر السابق، ج12، ص280.

[5] محمد الأنصاري الرصاع، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام بن عرفة الوافية، تحق: محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار المغرب الإسلامي، ط01، 1993م، ص395.

[6] أخرجه: سليمان بن الأشعث، سنن أبي داوود،769/3، كتاب البيوع: باب الرجل يبيع ما ليس عنده،والترمذي،535/3، كتاب البيوع، باب الرجل يبيع ما ليس عنده،وقال عنه: حسن صحيح، ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في إخراج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1989م، باب البيوع المنهي عنها، ج3، ص32.

وجاء بمعنى السلم منها: ما رواه ابن عباس ﷺ قال: قدم النبي ﷺ وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث فقال:﴿ **من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم**﴾ [1].

قال الإمام القرطبي: السلم والسلف بمعنى واحد[2].

ومنه فإن السلف أشمل من القرض لأنه يشمل السلم أيضا.

2ــ الديــن: لغــة: واحد الديون تقول: دنت الرجل أقرضته، فهو مدين و مديون، ودان فلان يدين دينا: استقرض وصار عليه دين فهو مدين[3].

اصطلاحـــا: هو كل ما يخرج عن يد المالك إلى ذمة[4].

ومنه فإن الدين أشمل من القرض لأن كل قرض دين وليس كل دين قرضا.

3ــ الحــق: لغة: خلاف الباطل[5]، والحق المال والملك الموجود الثابت الذي لا يسوغ إنكاره[6].

اصطلاحا: هو ما يستحقه الرجل[7].

ومنه فإنّ الحق أعمّ من القرض، فكل قرض حق وليس كل حق قرض.

4ــ القــراض: لغــة: مصدر قارض على وزن فعال وهو المضاربة[8].

والمقارضة المضاربة، وقد قارضت فلانا قراضا أي: دفعت إليه مالا ويكون الربح بينكما على ما تشترطان والوضيعة على المال[9].

---

[3] محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، ترقيم وترتيب: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار بن حزم، القاهرة، ط01،2010م،باب السلم في وزن معلوم، برقم:2240.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرءان، تحق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتاب، الرياض،لا.ط، 2003، ج3، ص245.

[3] الجوهري، الصحاح، المصدر السابق،ج5، ص544.

[4] التوخي المهدوي، التنبيه على مبادئ التوجيه، تحق: محمد بلحسان، دار ابن حزم، بيروت،لا.ط،2007،ج2، ص808.

[5] الجوهري، الصحاح، المصدر السابق، ج4، ص194.

[6] مرتضى الزبيدي، تاج العروس، المصدر السابق، ج13، ص80.

[7] ابن نجيم، البحر الرائق بشرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامية ، القاهرة، مصر، ط02، د.ت، ج6، ص148.

[8] ابن جزي المالكي، القوانين الفقهية، تحقيق: محمد عبد السلام، دارابن الهيثم، مصر، لا.ط،2009 م ، ص218.

[9] الجوهري، الصحاح، المصدر السابق، ج3، ص1102.

اصطلاحا: عقد على شركة في الربح بالمال من أحد الطرفين وعمل على الآخر[1].

وأصل القراض مشتق من القرض وهو القطع، ذلك أنّ صاحب المال قطع للعامل فيه قطعة من ماله، وقطع له من الربح فيه شيئا معلوما.

ومنه فإنّ القرض والقراض متفقان في المعنى اللغوي، بينما يختلفان في المعنى الاصطلاحي من وجه ، ويتفقان من وجه آخر.

المطـــلب الثاني: مشروعيـــة القرض الحســـن

الفرع الأول: مشروعية القرض الحسن من القرآن

قال تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ ﴾البقرة(245).

قال الإمام الشوكاني ت(1250)هـ: أصل القرض بأنّه اسم لكل ما يلتمس عليه الجزاء، واستدعاء القرض في الآية الكريمة إنّما هو تقريب للناس بما يفهمونه، والله تعالى هو الغني الحميد، شبّه عطاء المؤمن ما يرجو ثوابه بالآخرة بالقرض[2].

وقال تعالى:﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٌ كَرِيمٌ ﴾ الحديد (11).

قال الإمام القرطبي ت(671)هـ: "وأقرضوا الله قرضا حسنا" بالصدقة والنفقة في سبيل الله[3].

الله[3].

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: القرض الحسن هو النفقة في سبيل الله[4].

وقال الإمام الطبري ت(310)هـ: يعني بالنفقة في سبيله، وفيما أمر بالنفقة فيه[5].

---

[1] النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحق: زهير الشاويش، دار الكتب الإسلامية، بيروت، ط03، 1991، ج4، ص298.

[2] محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، دار ا بن كثير، دمشق، ط01، 1414هـ، ج1، ص300.

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرءان، المصدر السابق، ج17، ص 250ـ252.

[4] القرطبي، المصدر نفسه، ج19، ص58.

[5] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرءان، تحق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط01، 2001م، ج22، ص412.

وفي قوله تعالى:﴿وَأَقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ المزمل(20).

قال ابن كثير ت(774)هـ: يعني من الصدقات، فإن الله يجازي على ذلك حسنا[1].

الفـــرع الثاني: مشروعيـــة القرض الحســـن من السنّـــة النبويّـــة:

ـ عن ابن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال:﴿ **ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقتها مرة**﴾ [2].

قال الإمام الشوكاني: وفي فضيلة القرض أحاديث وعموميات قاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسدّ فاقته، ولا خلاف بين المسلمين في مشروعيته[3].

ـ وعن انس بن مالك ﷺ قال: قال رسول اللهﷺ :﴿ **رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر**﴾ [4].

قال الدميري ت(808)هـ: الحكمة في أنّ القرض بثمانية عشر أنّ الحسنة بعشر أمثالها حسنة عدل وتسعة فضل ولما كان المقرض يرد إليه ماله سقط سهم العدل مع مقابله وبقيت سهام الفضل وهي تسعة فضوعفت بسبب حاجة المقترض فكانت ثمانية عشر[5].

ـ وعن أبي رافع ﷺ، أن رسول اللهﷺ :﴿ **استلف من رجل بكرا فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خيارا رباعيا. فقال:" أعطه إياه إن خيار الناس أحسنهم قضاء**﴾ [6].

---

[1] ابن كثير القرشي، تفسير القرءان العظيم، تخريج: مصطفى الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01،2008م، ج4، ص663 .

[2] رواه ابن ماجه، قال الدار قطني: والصواب أنه موقوف على ابن مسعود، الشوكاني، نيل الأوطار، تخريج: محمد محمد تامر، دار ابن الهيثم، القاهرة، لا.ط، 2004م، ج5، ص253.

[3] محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق، ط01، 1414هـ، ج1، ص300.

[4] سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط4، 1952م. باب القرض، ج2، ص812، الألباني في السلسلة الضعيفة، ج01، ص349، برقم:343، ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المصدر السابق، باب الواجبات، ج03، ص271.

[5] زين الدين المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية، مصر، ط01، 1356هـ، ج3، ص693.

[6] مسلم، الجامع الصحيح، ترقيم و ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط01،2010، ص381، برقم:1600.

الفــرع الثالث: مشروعيــة القرض الحســن من الإجمــاع:

أجمع المسلمون على أنّ القرض الحسن جائز[1].

والأمة لا تزال تتعامل به منذ عهد الرسول ﷺ، فعن القاسم عن عائشة ﵂ أنها كانت تداين فقيل لها مالك والدين وليس عندك قضاء؟ فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:﴿ **ما من عبد كانت له نية في أداء دينه، إلا كان له من الله عون، فأنا ألتمس ذلك العون**﴾ [2]، وهذا الأثر بعد وفاة النبيﷺ.

وعن أبي الدرداء ﵁ قال:لإن أقرض دينارين ثم يردان، ثم أقرضهما أحبّ إليّ من أن أتصدق بهما[3].

وعن مجاهد ت(104)هـ، أنّه قال: استسلف عبد الله بن عمر﵄ من رجل دراهم، ثم قضاه دراهم خيرا منها، فقال الرجل: يا أبا عبد الرحمان، هذه خير من دراهمي التي أسلفتك، فقال عبد الله بن عمر: قد علمت، ولكن نفسي بذلك طيبة[4].

الفرع الرابع:الحكم التكليفي للقرض الحسن

الأصل في القرض الحسن أنه قربة من القربات لما فيه من تفريج الكربات وقضاء الحاجات ، وأنّ حكمه هو الندب، لكن قد تعتريه الأحكام التكليفية من وجوب وإباحة وكراهة وحرام.

1ــ الوجوب: يكون القرض الحسن واجبا في حق المقترض إن كان محتاجا لسد ضرورة من الضروريات، سواء بما يتعلق بنفسه أو من يعول[5].

---

[1]ابن المنذر، الإجماع، تحق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم، القاهرة، ط01، 2004م، ص55.

[2]أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحق: مصطفي عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1990م،ج2، ص22. قال عنه الألباني: صحيح، صحيح الجامع، برقم:5734.

[3]عبد الرحمان بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني، مكتبة القاهرة، لا.ط، 1968 م، ج4، ص236.

[4]مالك بن أنس، الموطأ، تخريج: صديقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط03، 2002م، ص414، برقم:1385

[5]إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، تحق: محمد مرابي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط01،2011 م، ج2، ص8.

وكذلك بالنسبة لوليّ أمر المسلمين إن دعت الحاجة الضرورية للإستقراض فيجب عليه أن يستقرض من الرعية، لقول النبيﷺ:﴿ **كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته**﴾[1].

وأمّا في حق المقرض فيكون واجبا إن كانت حالة المستقرض تصل إلى الحاجة الضرورية، وكان المقرض غنيا قادرا على إعانته ودليل ذلك قولهﷺ:﴿ **أيما أهل عرصة بات فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله**﴾[2].

2ــ النـــدب: يكون القرض مندوبا في حق المقترض إن كان لغرض اجتماعي أو استهلاكي من أجل تحقيق مصلحة حاجيه، وهو المقصد الأساس من القرض الحسن من خلال النصوص الواردة في الكتاب والسنة التي تحث على الإقراض، لأن المقترض بحاجة إلى من يعينه على الخروج من دائرة الفقر ليكون قادرا على الكسب والعمل وليصبح فاعلا في المجتمع ويحقق تنمية اجتماعية واقتصادية، ولأنه أداة لقضاء حاجات الناس، ودليل ذلك ما روي عن أنسﷺ في حديث الإسراء والذي جاء فيه﴿ **قلت: يا جبريل، ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، و المستقرض لا يستقرض إلا من حاجة**﴾ [3].

وأمّا في حق المقرض: فيكون مندوبا إن كان فيه تفريج كربة للمقترض وذلك كما يقول الإمام أحمد: لأنّه من المعروف والإحسان فأشبه صدقة التطوع[4].

3ــ الإباحـــة: ويكون مباحا في حق المقترض من أجل تحقيق حاجة تحسينية كزيادة ثروة أو تجارة وغيرها وهذا الذي يسمى بالقرض الإنتاجي، ودليل ذلك ما روي عن عطاء، أن ابن الزبير كان يأخذ من قوم بمكة دراهم ثم يكتب لهم بها إلى مصعب بن الزبير بالعراق، فيأخذونها منه، فسئل عن ذلك ابن عباس ﷺ، فلم ير به بأسا[5].

---

[1] محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح الجامع، برقم:2409، المصدر السابق، ص284.

[2] أبو بكر بن أبي شيبه، المصنف في الأحاديث والآثار، تحق: كمال يوسف الحوت، دار الرشد، الرياض، ط01، 1409هـــ، ج4، ص302.قال عنه الألباني ضعيف، تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط01، 1984م، ج01،ص 65.

[3] أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط01،1410هـــ، ج3، ص285، قال عنه ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، العلل المتناهية، تحق: خالد الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01،1403هـــ ، ج02، ص602.

[4] عبد الرحمان بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني، المصدر السابق، ج4، ص236.

[5] عبد الرحمان بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني، المصدر السابق، ج4، ص354.

أمّا في حق المقرض، فيكون مباحا من أجل حفظ ماله في ذمة المقترض كأداة للضمان والأمانة[1].

4ــ الكراهــة: ويكون مكروها في حق المقترض إن كان يريد أن يستعمله في أمر مكروه، أو أن يكون في سد حاجة ليست لازمة له، أو يمكن أن تؤدي إلى محرم[2].

5ــ التحريــم: يكون القرض الحسن محرما في حق المقترض، إن كان ينوي استعماله في الحرام[3].

أما التحريم في حالة المقرض إن تيقن أنّ المقترض سيستخدمه في فعل محرم.

المطلــب الثالث: القــروض الحسنــة بين الإنتــاج والاستهــلاك

الفرع الأول: القروض الحسنــة الإنتاجيــة

إنّ تنمية الثروة المنتجة مسألة تتفق عليها جميع المذاهب الاقتصادية، وإن كانت أساليب تحقيق هذا الهدف تختلف من مذهب لآخر، فالإسلام يرفض الأساليب التي تتعارض مع نظريته في الحرية المحدودة وطريقته في الإنتاج والتوزيع[4].

ومن المعلوم أنّ التمويل يعتبر الحجر الأساس في بنية أيّة مؤسسة اقتصادية لما له من تأثير فعال على جميع وظائف هذه المنشئة من خلال توفير المستلزمات الإنتاجية، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها[5].

---

[1] مالك بن أنس، المدونة الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1994م، ج3، ص353

[2] الهيثمي، تحفة المحتاج، المكتبة التجارية، مصر،لا. ط، 1983م، ج5، ص36

[3] منصور بن يونس البهوتي، شرح منتهى الايرادات، دار عالم الكتاب، الأردن، ط01، 1993م، ج2، ص225.

[4] علي حسن مطر الهاشمي، اقتصادنا الميسر، دار البحار، بيروت، ط01، 2009م، ص82.

[5] أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر،لا.ط، د.ت، ص24.

كما يرى بعض المهتمين بالاقتصاد الإسلامي أنّ النظام المالي الإسلامي يتميز بالاستقرار وذلك بفضل عدم استخدام التمويل عن طريق الإقراض بفائدة ربوية من جهة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من جهة ثانية[1].

ومن صيغ التمويل التي يعتمد عليها النظام المالي الإسلامي القروض الحسنة الإنتاجية، والتي تطلب من أجل تمويل المشاريع الصغيرة القائمة وتطويرها، أو إنشاء مشاريع جديدة بهدف دعم المشاريع الإنتاجية والمؤسسات الصغيرة التي لها أثر كبير في التخفيف من حدة البطالة والفقر والمساهمة في النمو الاقتصادي، إلى جانب تشجيع النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نموا، والاستفادة من الميزة النسبية* المتوفرة في المنطقة التي نشأ فيها المشروع، وتشجيع المواطنين أو الحرفيين المؤهلين للعمل بأنفسهم في مشاريعهم.

كما تعتبر من أبرز صيغ التمويل التبرعي القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض في الانتفاع بالمال على أن يرد مثله أو بدله، لأنها من أكثر الصيغ ملائمة للمشروعات الصغيرة الإنتاجية التي تحتاج إلى رأس المال لفترة محدودة كشراء المواد الخام أو دفع أجور العمال، حيث توفر حرية الانتفاع بالقرض إلى جانب التكلفة المحدودة التي تتحملها هذه المشروعات ، والمرونة التي يتمتع بها المشروع في حرية استخدامه للمال، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهي من أكثر الصيغ كفاءة وفاعلية في تمويل هذه المشاريع، كونها تمزج بين المال القليل والجهد الجاد للمقترض[2].

الفــرع الثاني: القروض الحسنـــة الاستهلاكيـــة

يقوم النظام المالي الإسلامي بتقديم خدمات اجتماعية إلى جانب الخدمات الاقتصادية، وخاصة للمحتاجين أو المضطرين ممن لديهم سبب يجعلهم يلجؤن إلى أخذ قروض حسنة في شكل قروض استهلاكية، لأنّها عادة ما تكون قصيرة الأجل، وموجهة لسد

[1] أحمد بوراس، المرجع نفسه، ص25.

* الميزة النسبية: هي قدرة بلد ما على إنتاج سلعة بنفقة أقل من نفقة إنتاجها في بلد آخر، أو بنفقة أقل من نفقة إنتاج نفس البلد لسلعة أخرى، حسين عمر، المعجم الوجيز، الموسوعة الاقتصادية، ص533.

[2] منصوري الزين وسفيان نقماري، صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، 20ـ 21 ماي 2013م، ص 16.

حاجة مؤقتة أو موسمية أو طارئة، أو المساعدة في أمور وغايات كالزواج والتعليم، وشراء بعض الحاجات المنزلية الأساسية التي يحتاج لها الناس في حياتهم اليومية[1].

وهذه القروض الحسنة الاستهلاكية مهمة لأنّها تمس قطاع كبير من شرائح المجتمع الذين يعانون من ضيق في تكاليف الحياة اليومية، إلا أنّ المؤسسات التمويلية لا تتوسع في إعطاء هذه القروض الاستهلاكية لأنّها تضر بها، بل هي محض تبرع وإحسان وإرفاق بالمستفيدين منها[2].

المطلـــب الرابع: أثر القروض الحسنة على التمويل والتنمية المحلية

الفرع الأول: القروض الحسنة كأداة للتمويل

إنّ السياسات التي رسمتها الدول المتقدمة لمعظم الدول المتخلفة قد سببت ولا تزال تسبب مشاكل كبيرة على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي لهذه الدول، على الرغم من أنّ هذه الدول تحتوي على مقومات هائلة للتنمية، من خلال وجود وفرة في المواد الأولية وطاقة بشرية كبيرة ورؤوس أموال معتبرة، ولعل من أبرز هذه السياسات هي التبعية الاقتصادية والثقافية التي تجعل من الدول المتخلفة في حاجة مستمرة للدول المتقدمة للحصول على مختلف احتياجاتها[3].

وللتخلص من هذه الهيمنة والتبعية يتحتم على الدول المتخلفة أن تعني اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و كونها جزء هام في قطاع الإنتاج الذي تعتمد عليه الدول المتقدمة لمواجهة كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة وتطوير المستوى المعيشي للأفراد وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص[4].

---

[1] العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة،القاهرة، ط02،2012م، ص346.

[2] محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة النجاح ، فلسطين2010م، ص 115.

[3] جمال عبد الهادي محمد مسعود، إفريقيا يراد لها أن تموت جوعا، دار الوفاء، المنصورة، مصر،لا.ط، د.ت، ص35.

[4] أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث محكم منشور لمجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة،ع04، 2006، ص2.

ومن المتعارف عليه أن هذه المؤسسات والمشروعات تحتاج إلى تدبير للأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، إمّا عن طريق مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها أو اللجوء إلى من يملكون فائضا في الأموال لسد العجز في ميزانية هذه المشاريع أو عند إنشائها أو تطويرها أو زيادة إنتاجها[1].

وبما أن عملية التمويل هذه تمثل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فإنّ الاقتصاد الإسلامي أعطى أهمية بالغة لعمليات التمويل وتحقيق الاستثمار، ويتجلى ذلك من خلال صيغ التمويل التي اعتمدها كالزكاة والوقف والصدقات والتبرعات والقروض الحسنة، وبالتالي عدم تعطيل الموارد والوسائل الخاصة بدفع وتيرة الاستثمار وتحقيق التنمية والازدهار[2].

إلى جانب أنّ دلالة الشريعة الإسلامية ذات مغزى في استخدام القرض كأداة للتمويل، لأنّه يمثل ضمانة مهمة للقيام بتوفير الأدوات والوسائل المعينة في بناء الاقتصاد بصور ضيقة، من امتهان المقترض لنشاط حرفي أو تجاري معين حيث يقوم القرض بكفاية هذا النشاط، أو الإسهام في توسيع هذه المهن بزيادة قدراتها الإنتاجية التي تنعكس على التنمية في المجتمع، بالتخفيف من البطالة والفقر، وكذا تخليص أصحاب هذه المشاريع من الالتزامات التي قد تكون سببا في توقفهم أو فشلهم، إلى جانب الإبقاء على دوران عجلة التمويل والإقراض، حيث يتحول من كان مقترضا إلى مقرض في المستقبل، هذا من الجانب الفردي، أما من جانب الدولة فيتم التمويل بالقرض للوفاء بعناصر الإنتاج الضرورية أو لسد احتياجاته الأساسية، كما كان النبي ﷺ يقترض من المسلمين، فعن أبي رافع رضي الله عنه قال: اسْتسْلَفَ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلم بَكْراً، فجاءتْه إبلٌ من الصدقةِ، فأمرني أن أقضيَ الرجلَ بكْرَهُ، فقلت: لم أجد في الإبل إلا جملاً خِياراً رَباعِيَاً، فقال النبيﷺ: **﴿ أعْطِه إياه، فإن خِيارَ الناسِ أحسنُهم قضاء﴾** [3].

[1] أشرف محمد دوابه، المرجع نفسه، ص6.

[2] منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية،ط02،1998، ص7.

[3] مالك بن أنس، الموطأ، المصدر السابق، ج2، ص680، مسلم، برقم:1600، ابن ماجه، برقم:2285، الترمذي، برقم:1366.

كما إنّه من وسائل إمداد الفقراء والمحتاجين بالمنتج الضروري لوضعه على طريق الإنتاج وجعل الفرد مستغنيا عن غيره في تحقيق كفايته على المستوى الاستهلاكي، أمّا المستوى الإنتاجي فبغية الاستفادة من المنافع الاقتصادية والاستثمارية[1]، كما ثبت عن أبي موسى الأشعري ﷺ عندما أقرض عبد الله وعبيد الله، فعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَبْدُ اللهِ وَعُبَيْدُ اللهِ ابْنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ، فَلَمَّا قَفَلا مَرَّا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَرَحَّبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: لَوْ أَقْدِرُ لَكُمَا عَلَى أَمْرٍ أَنْفَعُكُمَا بِهِ لَفَعَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى، هَاهُنَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللهِ، أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فأُسَلِّفُكُمَاهُ فَتَبْتَاعَانِ بِهِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ فَتَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَتُؤَدِّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَيَكُونُ لَكُمَا الرِّبْحُ، فَقَالَا: وَدِدْنَا، فَفَعَلَا، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَأْخُذُ مِنْهُمَا الْمَالَ، فَلَمَّا قَدِمَا الْمَدِينَةَ بَاعَا وَرَبِحَا، فَلَمَّا رَفَعَا ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: " أَكُلُّ الْجَيْشِ أَسْلَفَهُ كَمَا أَسْلَفَكُمَا؟ " قَالَا: لَا، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " ابْنَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفَكُمَا، أَدِّيَا الْمَالَ وَرِبْحَهُ " فَأَمَّا عَبْدُ اللهِ فَسَلَّمَ، وَأَمَّا عُبَيْدُ اللهِ فَقَالَ: لَا يَنْبَغِي لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا لَوْ هَلَكَ الْمَالُ أَوْ نَقَصَ لَضَمِنَّاهُ، قَالَ: " أَدِّيَاهُ "، فَسَكَتَ عَبْدُ اللهِ، وَرَاجَعَهُ عُبَيْدُ اللهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَوْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا، فَقَالَ: " قَدْ جَعَلْتُهُ قِرَاضًا "، فَأَخَذَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الْمَالَ وَنِصْفَ رِبْحِهِ، وَأَخَذَ عَبْدُ اللهِ وَعُبَيْدُ اللهِ نِصْفَ رِبْحِ الْمَالِ[2].

الفرع الثاني: أثر القروض الحسنة على التنمية المحلية

1ــ تعريف التنمية المحلية: هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهودات الشعبية والحكومية للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية* اقتصاديا واجتماعيا

[1] محمد الشحات الجندي، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط01، 1996، ص108.

[2] أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 2003م، ج6، ص183. رواه مالك، الموطأ، المرجع السابق، كتاب القراض، ص419، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني، المصدر السابق، ج03، ص139.

* الجماعات المحلية: هي مجموعة من السكان يقطنون حدود ترابية معينة، يتميزون بخصائص محددة وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد التي تفرزها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لهذه الجماعات، حيث تعمل على إحداث تنمية من أجل النهوض بهذه الجماعات، جمعي عماري، مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة،2006، ص2.

وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة[1].

2ـ التمويـــــل المحلـــــي:

إنّ نجاح الجماعات المحلية في إحداث معدلات عالية من التنمية المحلية يتوقف على مدى قدرتها و كفاءتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، ولا يمكن تحقيق ذلك دون تمويل قوي، لذلك فالحاجة ماسة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، وتوفير هذه الموارد يتم بطريقتين: الأول موارد خارجية وأهمها إعانات الحكومة والقروض وغيرها، وموارد ذاتية وأهمها أرباح المشروعات الصناعية والتجارية.

والشريعة الإسلامية أعطت اهتماما كبيرا بمشكلة التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية بشكل خاص، إلا أنّها جعلتها جزءا من مشكل التنمية الإنسانية، لأنّ أول وظيفة من وظائف الإسلام هي توجيه التنمية الإنسانية في الاتجاه الصحيح[2]، كما أنّها حددت وبشكل واضح أطر التنمية بمنظور إسلامي وبينت طرق التمويل القادر على كسر التبعية والتخلف والنهوض بالاقتصاديات، والقروض الحسنة هي أحد هذه الطرق، وقد ذكرنا أن للقروض الحسنة وجهان: قروض حسنة استهلاكية موجهة للأفراد من أجل سد حاجاتهم الشخصية والعائلية وأخرى إنتاجية موجهة للتجار والحرفيين وأصحاب المهن من أجل سد حاجاتهم الإنتاجية والمهنية[3].

وعليه فإن القروض الحسنة أصبحت ضرورة ملحة فيما يخص التنمية وذلك لأنها تحقق امتيازات هائلة منها:

ـ تحقيق تنمية بشرية.

ـ توسيع الإنتاج النافع وتحسين نوعية الحياة.

---

[1] جمال العمارة، دلال بن طبي، ملتقى سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بسكرة،2006، ص3.

[2] خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، لا.ط،19876م، ص102.

[3] محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص119.

ــ إقامة تنمية متوازنة وخفض الاعتماد على الخارج.

ــ تحقيق درجة كبيرة من التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

ــ يساعد على إنشاء مؤسسات جديدة من شأنها التخفيف من الفقر والبطالة.

ــ تعبئة الموارد البشرية والمالية بشكل كبير.

ــ تحقيق الاستثمار في مختلف القطاعات سواء الاقتصادية أو الزراعية.

ــ المساعدة على إقامة الشركات التي تشمل نشاطاتها النقل والإسكان والإنشاءات وإدارة الممتلكات وكلها نشاطات ذات أهمية تنموية.

ــ يوفر رأس مال مهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ــ يشجع التطور والنمو، لأنه يرفع من مستوى الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد.

الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه التمويل بالقروض الحسنة

لقد أثبتت عدة دراسات أنّ هناك عددا من برامج تمويل المشاريع الصغيرة في العالم حققت نجاحا كبيرا من خلال منحهم قروض مصغرة، إمّا لإنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريعهم التي يعملون فيها، إلى جانب أنّها حققت رفاهية لكثير من العائلات الفقيرة وخففت من حدة البطالة وأحدثت تنمية حقيقية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، إلى أنه يجدر بالذكر أنّ التمويل بالقروض الحسنة يواجه صعوبات جمّة نذكر منها[1]:

ــ عدم وجود إعلام يهتم بفئة الشباب وخاصة الأدبيات التي تتعلق بتمويل مشاريعهم بالقروض الحسنة، إذ يبدو أنّ الشباب يعتبرون أفرادا لا يوثق بهم في إرجاع القروض.

ــ إبعاد الشباب بصورة غير مباشرة من طرف بعض خواص برامج التمويل بالقروض الحسنة.

[1] آيت عكاشة سمير، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، مداخلة في جامعة سعد دحلب، البليدة، المركز الجامعي خميس مليانة، ص2.

ــ عدم وجود خبرة كافية لكثير من المستفيدين فيما يخص كيفية إنشاء مشاريعهم أو عدم ضبط هذه المشاريع.

ــ الإخفاق في المراحل الأولى لبعض المشروعات نتيجة العراقيل والضرائب وعدم المتابعة من طرف الهيئات المانحة للقروض الحسنة.

ــ التحايل من بعض المستفيدين من خلال تحويل وجهة القروض الممنوحة وعدم استغلالها في مشاريع حقيقية تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية.

ــ اعتقاد بعض المستفيدين أن القروض التي يحصلون عليها وخاصة الحكومية على أنّها أموال للشعب وليست للدولة و بالتالي لا يرجعونها.

وتوجد معوقات وعراقيل إضافة للعراقيل السابقة الذكر منها[1]:

ــ عدم مشاركة النظام المصرفي الإسلامي في الإسهام في هذه الأدوات، إلى جانب فلسفة النظام المصرفي التي تقوم على توظيف واستثمار الأموال والذي يعني أنّها ليست مؤسسات خيرية.

ــ عدم تحمس كثير من الأغنياء والهيئات الحكومية للمشاركة في هذه المشاريع بسبب جهلهم أو عدم توفر قناعة بقدرة هذه القروض في تحقيق تنمية حقيقية.

ــ التناقض الحاصل بين القروض الحسنة والقروض الربوية المبنية على نظام الفائدة والتي أصبحت راسخة في الحياة الاقتصادية لكثير من الدول الإسلامية.

ــ قلة التجارب في استخدام القروض الحسنة في عملية التمويل، نظرا لمحدودية نطاق تعامل المصارف الإسلامية بهذه الأداة في عملية الاستثمار و الإنتاج مما أدى إلى جعلها بدون تأثير يذكر.

[1] محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص ص23ــ25.

المبحـــث الثاني: القرض المصـــغر

تتعدد المصادر التمويلية المتاحة أمام الفقراء ومحدودي الدخل، فهم يستعينون بالنظم غير الرسمية مثل المرابين الذين يلجئون لإقراض المال لزيادة ثرواتهم أو المشاركة في جمعيات تناوب الإقراض و الادخار المنتشرة في كثير من دول العالم، كما يستعينون بأصولهم الخاصة في تمويل مشاريعهم الصغيرة، وما يلاحظ حول هذه الأساليب التمويلية أنّها تتسم بمخاطر عديدة كارتفاع تكاليف الإقراض، وعدم مرونتها مما يجعلها لا تتلاءم وخصوصيات الفقراء ومحدودي الدخل، وأمّا عن المصادر التمويلية الرسمية كالبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى فمعظم الفقراء ومحدودي الدخل يفتقرون إلى الحصول على تلك الخدمات المالية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنّه على مستوى الاقتصاديات النامية لا تقدم أنظمتها المالية الرسمية خدماتها المالية سوى لنسبة تتراوح ما بين20%و30%من سكان تلك المناطق[1].

المطلب الأول: نشأة القرض المصغر ومراحل تطوره

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن القرض المصغر

في الغالب يرتبط القرض بالربا، فالباعة والتجار يمنحون أو يقبلون بإقراض الفئات التي لا تستطيع تحصيل قوتها بالكسب، مقابل فائدة، فكانوا بذلك من الأوائل الذين أحدثوا فكرة إقراض القرويين الذين لا يملكون المال الكافي لشراء الدواء وتغطية مصاريف الدراسة لأبنائهم... شيئا فشيئا، هؤلاء المقرضون صاروا محل نزاع بفعل الفوائد الكبيرة التي ترهق كاهل المقترضين، مما جعل الكنيسة والرهبان يتدخلون، إذ قاموا بمبادرات تنظيم قرض صغير محلي من خلال إنشاء صناديق" رايفيزون" في ألمانيا ثم في أوروبا قاطبة، وصناديق"دس جاردنز" في كندا، ومبادرات أخرى مشابهة في بلدان أخرى، حيث أن الهدف منها هو تجميع إدخارات السكان، وصار الكاهن في أغلب الأحيان أمين الخزينة ويضمن أمن الأموال المودعة أو المدخرة[2].

[1] البنك الإسلامي للتنمية، ملخص التقرير الخاص بالتمويل الإسلامي البالغ الصغر، ص12.

[2] معلومات عن تاريخ القرض المصغر من: http//www.micro credit.fr، بتاريخ 2015/03/05.

بيد أن مفهوم القرض المصغر صار معروفا عام 1974م بمبادرة من الخبير الاقتصادي "محمد يونس البنغالي"* الذي انتابه حزن وتعب حين رأى النساء غير قادرات على الحصول على قرض من البنوك المحلية، فقام بمنح قروض صغيرة من ماله الخاص لفائدة مجموعة من النساء لتمويل مشاريعهن الصغيرة، والخروج من المعاناة، وقد قمن بتسديد السلف التي استفدن منها، إذ وصلت نسبة التسديد إلى99%في ذلك الوقت[1].

تلك كانت البدايات الأولى للقروض المصغرة والتي تمت في بنغلاديش، حيث شهد هذا الأخير أول تجربة في الميدان من خلال "غرامين بنك" سنة1983م، والذي يعتبر أول مؤسسة مالية للقرض المصغر وأول بنك في العالم يهتم بهذا الموضوع، فخلال17 سنة استفاد من تمويله أكثر من اثني عشرة مليون بنغالي، ويوصف القرض الممنوح هناك بـــ "قرض الأمل" لأن أغلب المستفدين من خدماته هن النساء لأنهن أول من يعاني من الفقر والإقصاء، هذا ما يجعلهن يستعملن القروض المصغرة الممنوحة لهن بدراية وجدية وحرصهن الشديد على تسديد ديونهن في الآجال المحددة.

إنّ هذه الأداة التي أحدثت لمساعدة الفئات السكانية الأكثر حرمانا وفقرا، سلكت طريقها نحو النجاح، ويتم تطبيقها على مستوى كل القارات بما في ذلك الدول المتقدمة، بمبادرة ومساعدة من الأستاذ محمد يونس من خلال الملتقيات التي يعقدها مع المنظمات المختصة.

*ولد محمد يونس علم1940م بمدينة شيتاجونج، من عائلة مسلمة، وهو أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة شيتا جونج ببنغلاديش ومؤسس "جرامين بنك" الذي يملكه الفقراء، عمل من أجل إحداث تغييرات نوعية في حياة الفقراء بعد المجاعة التي حلت بالبلد عام1974م، جعل محمد يونس من القروض الصغيرة أداة أكثر أهمية من أي وقت مضى في الكفاح ضد الفقر، حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع "جرامين بنك" سنة2006،إلى جانب منحه 50 دكتوراه فخرية من جامعات 20دولة.

[1]ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15ـــ16 نوفمبر2011،ص2.

الفرع الثاني: بدايات القرض المصغر في الجزائر

لقد أظهر بقاء نسب البطالة والفقر المرتفعة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ضرورة انتهاج مسعى أفضل على مستوى ترقية التشغيل يتميز بأهداف إدماج اجتماعي ومهني أكثر طموحا وكفاءة، وقد ترجم هذا سنة1996م بإعداد برامج تطبيق جديدة موجهة إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل، وتعِدُ المؤسسة المصغرة وعقود ما قبل التشغيل والأشغال ذات المنفعة العمومية بكثافة عمالية عالية، وأدوات تمّ وضعها من طرف الحكومة في إطار معالجة البطالة ومكافحة الفقر.

ثم إحداث برنامج جديد ليتمم ويوسع ويدعم مسار مكافحة البطالة والفقر، ويتعلق الأمر بجهاز القرض المصغر بنسبة فائدة محسنة تقدر بـــ 02% الذي شرعت الحكومة في تطبيقه ابتداء من سنة1999م عبر كامل التراب الوطني.

ومنذ جويلية 1999م إلى يومنا هذا مرّ برنامج القرض المصغر في الجزائر بمرحلتين[1]:

1ـــ المرحلة الأولى لبرنامج القرض المصغر: منذ جويلية 1999م إلى غاية ماي 2002م، إذ كان يقدر مبلغ القرض من خمسين ألف دينار جزائري50,000دج إلى ثلاث مئة وخمسين ألف دينار جزائري350,000دج بمعدل فائدة يقدر بـــ 02% وكان ينظم البرنامج آنذاك وكالة التنمية الاجتماعية كممثل عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني و ينوب عنها محليا مندوبي تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

وفيما يخص معالجة طلبات القروض المصغرة، كان يتمّ تقديم الطلبات من طرف المنخرطين على مستوى مندوبيات التشغيل المكلفة باستقبالهم ومساعدتهم في صياغة الطلب على الشكل المناسب، ثم يقوم مندوب تشغيل الشباب بإجراء فحص أولي على الملف ويقيد كل ملاحظاته حول إمكانية قبول الملف وحول درجة استجابة المنخرط للمقاييس المحددة على بطاقة المراقبة، ثم يرسل الملف إلى وكالة التنمية الاجتماعية بغرض اتخاذ القرار فيما يخص مطابقة الملف للمعايير التي تؤهل المنخرط من الاستفادة من القرض المصغر، وفي حالة قبول الملف تقوم الوكالة بإصدار قرار المطابقة وترسل به إلى مندوب تشغيل الشباب

[1] ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، المرجع نفسه، ص2.

الذي يشرع في تبليغ المستفيد ليعطى قرار المطابقة الذي يوجهه إلى البنك المعني بمنحه القرض، إلا أنّ هذا البرنامج لم يحقق الأهداف المرجوة منه نظرا إلى وجود معوقات وعراقيل منها على سبيل المثال:

ـ عدم قيام المستفيدين بسداد القروض الممنوحة، حتى أنّ أكثر من50% من القروض المصغرة لم يتم تسديدها.

ـ انعدام المراقبة والمتابعة للمشروعات التي تمّ تمويلها من طرف الوكالة.

ـ عدم وجود آلية تقوم بتوجيه المستفيدين حول كيفية تسيير مشاريعهم.

2ـ المرحلة الثانية لبرنامج القرض المصغر: منذ جانفي 2004م إلى غاية يومنا هذا، كنتيجة للمشاكل التي عرفتها المرحلة الأولى دخل جهاز القرض المصغر في مرحلة ثانية، حيث أصبح برنامجا مستقلا بذاته له هياكله وهيئاته الخاصة به، وبذلك حدثت مفارقات بين البرنامجين من حيث القاعدة القانونية وغلاف التمويل، وتقنيات التسيير والمعالجة لطلبات القرض المصغر.

وبهذا أصبح برنامج القرض المصغر، بمثابة البرنامج الجديد الذي يزيل النظام الرهني والاعتماد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والفقر والأوضاع المترية للمجتمع.

الفرع الثالث: مفهوم القرض المصغر

لا يوجد تعريف محدد وواضح وموحد دوليا لمفهوم القرض المصغر، بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة، وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف لمنظمات وهيئات دولية:

1ـ تعريف المكتب الدولي للعمل: القرض المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية(القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة.

2ــ تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية: القرض المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة[1].

3ــ تعريف الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر: هو عبارة عن فتح طريق الوصول للخدمات المالية للأفراد المستبعدين(الذين تمّ إقصائهم)، وتهدف هذه القروض إلى تمويل وإنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في الكثير من الأحيان ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي تمولها والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية، وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد، مثل تقديم قروض جماعية تضامنية[2].

4ــ القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة: القروض المصغرة هي أداة تحرير المبادرة الاقتصادية، وهي آلية فعالة مع الفقراء من أجل تحقيق الكرامة وإعطاء معنى للحياة[3].

5ــ تعريف القرض المصغر في الجزائر

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن:

"القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات ونشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء

[1] ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، المرجع نفسه، ص3.

[2] حفاف سمية، دور القرض المصغر في دعم و تمويل المشاريع الحرفية للمرأة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص10.

[3] المرجع نفسه، ص10.

العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر(الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة"[1].

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة الفقر والبطالة، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة عن برامج الإصلاحات الاقتصادية، وينحصر القرض المصغر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر بخمسين ألف دينار جزائري50,000دج وحد أقصى هو أربع مئة ألف دينار جزائري400,000دج[2].

وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12إلى 60 شهرا، وتعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية و تنمية الشغل، وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة، وهو يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص[3].

وما يمكن قوله مما سبق هو أنّ مفهوم القرض المصغر يقصد به:" تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدّرة للدخل، بمعنى أنّه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه الكثير من الأفراد الذين يعانون من قلة المردودية وكثرة المخاطر من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية[4].

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم:04ــ13، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المؤرخ في 22جانفي 2004المتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 06، ص3.

[2] المادة 6: من المرسوم التنفيذي رقم: 04ــ13، المؤرخ في 22 جانفي 2004، ص 3.

[3] سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس 27ــ 29 جوان 2013، ص 2.

[4] عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر و البطالة، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر،15ــ16 نوفمبر2011، ص3.

المطلب الثاني: أسباب وأهمية ومبادئ ومميزات القرض المصغر

الفرع الأول: أسباب ظهور القرض المصغر في الجزائر

على إثر انتشار رقعة البطالة وتدني المستوى الاجتماعي لكثير من الأسر الجزائرية في ظل الانفتاح على سياسة اقتصاد السوق وتخلي الدولة تدريجيا عن الاقتصاد الموجه، وما تبعه من إصلاحات في مختلف قطاعات الدولة، جعلها تتخبط في عدة مشاكل، ممّا أدى بالدولة للتفكير بجهاز القرض المصغر كحل من أجل التخفيف من الفقر ومعدلات البطالة المرتفعة والتفاوت الاجتماعي.

ويمكننا تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

1ــ الأسباب المباشرة لظهور القرض المصغر: وتتمثل في:

أ ــ الفقر والإقصاء: يعتبر الفقر والإقصاء من المشاكل التي تؤرق الجزائر، حيث يعدّ الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية ملازمة لاقتصاد الجزائر، التي لم تستطع التخلص منه على الرغم من قدمه، ويُعرّف الفقر على أنه العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء الأفراد أو الشعوب[1].

ويمكن تحديد مستوى الفقر في ثلاثة أشكال: الفقر الغذائي المحدد كفقر مطلق والفقر من المستوى الأدنى والفقر من المستوى الأعلى، حيث نجد أن السكان الأكثر عرضة للفقر هم المزارعون وصغار المربين والعمال الموسمين والأسر محدودة الدخل، ويتركز السكان الفقراء عموما في المناطق المحيطة بالمدن والمناطق الريفية والجبلية.

ب ــ البطالة: لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج[2].

ولقد كان لتعاقب الأزمات على الجزائر وقعها وصداها على وضعية التشغيل، في حين ساعد في تفشي واستفحال البطالة تسريح العمال الناتج عن الإصلاحات الاقتصادية من

[1] كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة الفقر، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، ص7.

[2] سامر مظهر قنطقجي، مشكل البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،لا.ط، 2004م، ص9.

خوصصة المؤسسات العمومية، وكذا ارتفاع نفقات التمدرس في التعليم، وتعتبر البطالة السبب الجوهري في الصعوبات الكبيرة التي تواجه بعث النمو الاقتصادي في الجزائر.

2ــ الأسباب غير المباشرة لظهور القرض المصغر: وتتمثل فيما يأتي:

أ ــ عبء الديون الخارجية: شكلت المديونية الخارجية عبئا كبيرا على الجزائر في بداية التسعينيات، حيث بلغت في سنة1992م ثلاثين مليار دولار أي ما يعادل من الناتج الداخلي الإجمالي65% وعند الالتزام بتسديدها يجعل الجزائر تستهلك الموارد المالية التي من المفروض أن تخصص للاستيراد[1].

ب ــ الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية: تسريح العمال، وإلغاء دعم الأسعار وخاصة المساعدات الممنوحة لدعم الأدوية.

جـــ ــ الحفاظ على قطاع التعليم: إن ارتفاع النفقات المدرسية شكلت عبأً على أولياء التلاميذ، وخاصة الذين لديهم عدد كبير من الأبناء المتمدرسين، أدى إلى انتشار ظاهرة التسرب المدرسي، والتي كانت لها تبعات على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: أهمية القرض المصغر

إنّ استخدام واستغلال القرض المصغر يؤدي إلى:

تخفيف الفقر والبطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

[1] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للجرائد والمجلات،لا.ط،1996م، ص195.

وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى[1]:

ــ الهدف السياسي: البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع السكان وخاصة سكان الأرياف إلى العودة إلى أراضيهم.

ــ الهدف الاقتصادي: ويتمّ ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

ــ الهدف الاجتماعي: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

إلى جانب أنّ المؤسسات والمشروعات تستخدم جميع إمكانياتها المالية، فهي تلجأ إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها، سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات، حيث تتمثل أهمية القروض المصغرة في النقاط التالية:

ــ تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

ــ يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

ــ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.

ــ يعتبر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

ــ يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية.

ــ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية ويقصد بالسيولة: توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها.

ــ يعتبر القرض المصغر آلية من الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات.

ــ يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

[1] مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، إستراتجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، الملتقى الدولي الثاني : المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، 27ــ29،جوان2013، ص2.

ــ إنّ القرض المصغر هو شكل من أشكال التمويل التي تُعنى ببناء أنظمة تخدم الفقراء والأسر المنتجة.

ــ يهتم القرض المصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة.

الفرع الثالث: مبادئ ومميزات القرض المصغر:

1ــ المبادئ الأساسية للقرض المصغر: وتتمثل فيما يلي[1]:

أ ــ يعتبر القرض المصغر من بين أهم الخدمات المالية، مثل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال، التي يحتاجها الفقراء لإنشاء مشاريعهم الصغيرة.

ب ــ يعتبر القرض المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، وللحماية من الصدمات.

ج ــ التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي، أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع.

د ــ يغطي التمويل المصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كثيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر الاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما لتغطية التكاليف.

هـ ــ الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض.

و ــ لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما لكل المشكلات، فهناك برامج أخرى يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين الذين لا تتوفر لديهم وسائل السداد.

ك ــ دور الحكومة هو القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة أي تقوم بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف.

[1] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مشروع تمبوس مبدأ التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، ص ص19ــ20.

م ــ يجب التركيز على بناء مؤسسات قوية ومدراء أكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم؛

2ــ مميزات القرض المصغر: يتميز القرض المصغر بأنه[1]:

ــ سلفة صغيرة الحجم تتراوح مابين أربعين ألف دينار جزائري وأربع مئة ألف دج.

ــ عبارة عن مساعدة من الدولة في شكل قرض بدون فائدة عندما تفوق كلفة المشروع مئة ألف دينار جزائري، أو قرض بدون فائدة برسم ــ بعنوان ــ لاقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها ثلاثين ألف دينار جزائري، و تخفيض نسب الفائدة للقروض البنكية.

ــ موجه نحو الفئات البطالة والفقيرة والمقصاة.

ــ يسمح بمشاركة جميع فئات المواطنين في بناء الاقتصاد الوطني.

ــ بدون ضمانات عينية وإنما الضمان الوحيد هو الثقة في المقدرة على الوفاء.

ــ منح القروض في آجال سريعة.

ــ يتكفل بضمان القرض المصغر صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

ــ يتميز بسهولة الإجراءات وبساطة الملف الواجب تشكيله من أجل الاستفادة من القرض.

ــ سعر الفائدة للقرض البنكي من 1% إلى2% تتحمله الخزينة العمومية.

ــ أن يكون المستفيد من القرض المصغر يبلغ من العمر18 سنة فما فوق، ولديه كفاءات تتوافق مع المشروع الذي يريد تحقيقه، ويملك المستوى المحدد للمساهمة الشخصية.

[1] معلومات حول القرض المصغر من الموقع: http//www.micro credit.fr، بتاريخ 2015/03/08.

المطلب الثالث: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه إستراتجية القرض المصغر

الفرع الأول: التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي: وتتمثل فيما يلي[1]:

ــ الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغر، والنظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية و غياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع.

ــ بالإضافة إلى ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإنّ هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي بالتمويل المصغر نظرا لتركيز خبرتها في الأنشطة الأخرى المعتاد عليها، كما عانت الأجهزة المكلفة بالقرض المصغر من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع.

ــ غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.

ــ التعقيد والغموض في النصوص التشريعية والتنظيمية، فيما يتعلق بالجانب التطبيقي.

ــ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع بطيئا.

ــ عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات.

الفرع الثاني: التحديات والمعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز تسيير القروض المصغرة في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ويتم وضع التنسيقيات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أنّ هذا النموذج بدا يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الإختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفدين من القرض المصغر.

[1] ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، المرجع السابق، ص14.

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسئولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذه القطاع[1].

الفرع الثالث: التحديات والمعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة: وتتمثل فيما يلي[2]:

ـ نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض.

ـ ترجيح النشاط التجاري والخدماتي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج الذي يوفر مناصب شغل.

ـ وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50,6% من مجموع القروض المقدمة.

ـ من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع الخاصة.

كما أن هناك تحديات تقف عائقا أمام نمو قطاع التمويل المصغر عموما منها[3]:

ـ عدم تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو الوصول إلى الفئات الأقل حظا.

ـ عدم وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدامة.

ـ عدم اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي.

ـ عدم ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خاصة فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية.

ـ عدم استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر.

ـ خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية.

---

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتميل الأسر المنتجة، المرجع السابق، ص7.

[2] المرجع نفسه، ص8.

[3] عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر و البطالة، المرجع السابق، ص5.

المبحث الثالث:دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المطلب الأول: دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية

الفرع الأول: تعريف التنمية الاجتماعية

لم تنصب وجهة النظر الاجتماعية بالنسبة للتنمية على جانب واحد وإنما تعددت النظرة إليها، وقد أكد هوبهاويس* على دراسة العلاقات الاجتماعية، فالتنمية في نظره هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعني شيئا بالنسبة له مالم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة[1].

إلى أن هناك نظرة أخرى إلى التنمية الاجتماعية على اعتبارها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، بل تنمية كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين؛ ونجد أن التعريف الذي طرح للمناقشة في المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ينطوي على هذه الفكرة وهي أن التنمية الاجتماعية تعني " انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا"[2].

الفرع الثاني: دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية

يتمثل دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية في النقاط التالية:

ـ يساهم في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين.

ـ يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس أموال كافية لمشاريعهم.

---

* هوبهاويس: ولد عالم الاجتماع ستيفن هوبهاويس ببلدة بتكومب بانجلترا سنة 1881م، كان ناشط سلام وكاتبا دينيا، تخرج من جامعة أكسفورد، تضم عائلته مصلحين سياسيين، توفي سنة 1961م.

[1] ثروت محمد شلبي، برنامج دراسة المجتمع تنمية اجتماعية، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر،لا.ط، د.ت، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص14.

[3] كمال منصوري، الدور التمويلي للأوقاف النقدية نحو مؤسسات وقفية مانحة لتمويل المشروعات الصغيرة، بحث مقدم لمؤتمر دبي الدولي للأوقاف ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دبي، ما بين16ـ17فيفري2010،ص11.

ـ يعمل على تمكين الفقراء من زيادة دخلهم الأسري، وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال تمكينهم من مباشرة مشروعات مصغرة مدرة للدخل.

ـ يعمل على تنمية ودعم المهارات البشرية المحلية والاستفادة منها في بناء القدرات.

ـ يعتبر القرض المصغر من أهم الآليات في مكافحة الفقر وتقوية البنيان الاجتماعي.

ـ يسهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات السلوكية ومن ثم يسهم في التقليل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه.

ـ يعمل على رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع إلى مستوى الرفاهية وتحقيق التوازن والتكامل الاجتماعي.

ـ يساعد في ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة.

ـ يسمح بتحسين نمط الحياة وتحقيق دخل كاف ومستمر للفقراء.

ـ يؤدي إلى استقرار سكان الأرياف ومحاربة النزوح الريفي إلى المدن، وذلك بخلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للدخل.

المطلب الثاني: دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة السكان، إذا فهي عملية متعددة الجوانب، لها ركائزها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة في المجتمع.

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، فبالنسبة للمؤشرات التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي؛ والمؤشر الاقتصادي البديل الآخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي تفوق معدلات نمو السكان[1].

ويقصد أيضا بالتنمية الاقتصادية تلك" التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك في البنى والقوة الفعالة، وينتج عنها تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع"[2].

الفرع الثاني: دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

يتمثل دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العناصر التالية[3]:

ـ يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات للفقراء وذوي الدخول المنخفضة.

ـ يساهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات لصغار المنتجين.

ـ تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع، وذلك بتنويع مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة، إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة وهو ما يعني إتباع نظام اللامركزية في التنمية.

ـ يساعد في توفير مستلزمات العمل من آلات ومعدات وخامات للعمال حتى يتحولوا إلى طاقة إنتاجية.

ـ يساعد على خلق فرص استثمارية لكثير من الفقراء الذين لديهم القدرة على الارتقاء بمستواهم المعيشي، وكذا استحداث مصادر دخل لديهم.

---

[1] فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2006، ص77.

[2] يوسف عبد الله صابغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،لا.ط،1985م، ص13.

[3] موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص7.

ــ القروض المصغرة لها القدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير وبديلة لتلك المستوردة ومن ثم زيادة الاحتفاظ بالعملات الأجنبية ورفع موجودات البنك المركزي.

ــ يساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما للاقتصاد الوطني.

ــ يسهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي الرفع في الناتج المحلي.

ــ يسهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل للأفراد.

إلى جانب أدوار أخرى نجملها فيما يلي[1]:

ــ يساعد على تشكيل بنية مناسبة للابتكار والإبداع خاصة في قطاع الصناعة الحرفية.

ــ يعمل على الاستثمار الجيد لليد العاملة بأجور ملائمة وخاصة في الأرياف.

ــ يتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية.

ــ يحقق خدمة للمشاريع الكبيرة ابتداء من المشروعات الصغيرة.

ــ يعمل على التخفيف من حدة الفقر والهشاشة باعتبار أن القرض المصغر موجه بالدرجة الأولى إلى الأفراد المحتاجين ومنعدمي الدخل.

ــ يعمل على تنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي.

ــ محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى النساء.

ــ تمكين المجتمعات من المساهمة بفعالية في الحياة الاقتصادية.

ــ تطوير الأعمال التجارية لتكوين الثروة وتحفيز التنمية الاقتصادية.

ــ زيادة فرص العمل لكثير من الفئات وخاصة سكان الأرياف والقرى النائية.

ــ تسمح بولوج القطاع المالي الرسمي، وهي كافية لتأسيس مشروع يدر دخلا كافيا للمنتج.

[1] بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني،2006، ص119.

المطلب الثالث: آليات منح القروض المصغرة في الجزائر

الفرع الأول: برامج المساندة الحكومية: هناك ثلاث برامج حكومية تم تأسيسها في إطار سعي الحكومة في دعم المشروعات الصغيرة، وهذه البرامج هي كالتالي:

ـ برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.ANSEJ

ـ برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC

ـ برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

حيث توفر هذه البرامج الدعم المالي والفني لأصحاب المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، منها قروض مدعومة ومخفضة الفائدة، وامتيازات من خلال إعفاءات الضريبة، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات.

وهذه البرامج متباينة فيما بينها من ناحية حجم القروض المقدمة، ومن حيث طبيعة السكان المستهدفين، وكذا الأهداف التي تسعى لتحقيقها، إلى أنها تستخدم نفس الأساليب في التنظيم.

تعتبر البنوك مشاركا رئيسيا في هذه البرامج، من حيث قيامها بمنح القروض المكملة للتركيبة المالية للمشروعات المصغرة، وفقا لشروط واتفاقيات الشراكة بينها وبين البرامج.

الفرع الثاني: البنوك العمومية: بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الاهتمام بتمويل المشروعات المصغرة، إمّا مرغمة من طرف الحكومة أو بدافع مجاراة التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية التي تعمل بها في إطار الاتفاقيات المبرمة بينها وبين برامج الحكومة التي تهدف إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر.

إلا إنّ صيغ وأساليب وإجراءات التمويل المعمول بها ضمن هذه البرامج لا تتفق مع الممارسات المعمول بها دوليا ضمن ما يعرف ببرامج التمويل المصغر.

وعلى الرغم من ذلك هناك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية التي حاولت تنفيذ برامج التمويل المصغر وفق المبادئ المعمول بها دوليا ومنها:

1ــ بنك البركة الجزائري: من أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية، تم تأسيس مع نهاية سنة 2008م مؤسسة للخدمات المالية بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، حيث تقوم المؤسسة بدراسة مشاريع الحرفيين، وبناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية طلبات لبنك البركة لتقديم القروض المصغرة لتلك المشاريع.

2ــ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: ضمن إستراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية، تمّ إبرام اتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، من أجل تسهيل حصول سكان تلك المناطق على التمويل الكافي لبدء مشروعاتهم الاستثمارية.

الفرع الثالث: المنظمات غير الحكومية

تلعب هذه المنظمات دورا فعالا في مجال التمويل المصغر، وقد بدأت بعض تلك المنظمات في الآونة الأخيرة نحو التحول إلى مؤسسات مالية مستقلة مرخص لها بذلك وفقا للقوانين المصرفية المعمول بها، وتعتبر جمعية "تويزة الجزائرية" التي تأسست سنة 1989م، وهي جمعية معترف لها بخبرتها في مجال التمويل المصغر خصوصا في الولايات الشمالية.

وعلى الرغم من وجود بعض العراقيل التي تكتنف عمل جمعية تويزة الجزائرية، إلا أنها تحرص حاليا على تطوير أساليب وإجراءات عملها في نشاط مساعدة المقترضين[1].

[1] عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر و البطالة، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص8.

المبحث الرابع: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

يعتبر القرض المصغر جزءا من السياسات العامة للدولة لمقاومة البطالة والفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان تأثرت من برنامج التسوية الهيكلية الناتج عن نظام العولمة، ودخول الجزائر في اقتصاد السوق، حيث يمثل أداة فعالة لمعالجة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة.

حيث تتكفل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم هذا النوع من الخدمات.

المطلب الأول: ظروف نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفرع الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002م حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضمّ عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، وطبقا لأحكام المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم:04 ــ 13 المؤرخ في 22 جانفي2004م المتعلق بجهاز القرض المصغر، تمّ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:04 ــ 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004م[1].

والوكالة عبارة عن هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة التي أنشأها أصحاب المشروعات المصغرة، تهدف الوكالة إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف[2].

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،www.angem.dz ، بتاريخ 2015/03/14، على الساعة 17:33.

[2] المرسوم التنفيذي رقم: 4ــ14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة:25جانفي2004، العدد06، ص8.

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يمكن تلخيص مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب المرسوم التنفيذي[1].

ـ دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.

ـ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.

ـ إبلاغ المستفدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.

ـ منح سلفه بدون فائدة.

ـ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ـ تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.

ـ تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع. وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة وإنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

ـ إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

[1] المادة5، المرسوم التنفيذي رقم04ـــ14، المؤرخ: 22جانفي2004م، المتضمن إنشاء الوكالة وتحديد قوانينها.

المطلب الثاني: أهداف وأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفرع الأول: الأهداف العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتمثل الأهداف العامة للوكالة في النقاط التالية[1].

ـ محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النساء.

ـ استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد إيجاد نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للدخل.

ـ تنمية روح المقاولة عوضا عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ما يطمحون إليه.

ـ تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة أصحاب الدخول الضعيفة.

ـ استخدام الخدمات المحلية، وتحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة.

ـ ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها.

ـ تعزيز قدرات المشاريع الصغيرة عن طريق برنامج فرعي لتكوين وتوجيه المستفيدين.

ـ ترقية التضامن بين المهن بإنشاء جمعيات لأصحاب المشاريع الصغيرة.

ـ استعمال التكنولوجيا الجديدة بما يخدم كل من المستفدين والوكالة.

[1] مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، المرجع السابق، ص6.

الفرع الثاني: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1 ــ الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية: وتتمثل في:

ــ المواد الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكسى، الخبز، الحلويات التقليدية والعصرية، صناعة الشكولاطة، المرطبات، البوظة، تحميص وطحن البن، تعليب السمك.

ــ العمل على الطين، الجبس، الحجر، الزجاج وما يماثلهم.

ــ العمل على المعادن بما في ذلك المعادن الثمينة كالذهب والفضة.

ــ العمل على الخشب ومشتقاته وما يماثله.

ــ العمل على الصوف والمواد المماثلة.

ــ العمل على القماش أو النسيج.

ــ العمل على الجلود.

ــ العمل على المواد المختلفة.

2 ــ الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:

ــ النشاطات الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع المناجم والمقالع.

ــ النشاطات الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الميكانيك والكهرباء.

ــ النشاطات الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع التغذية.

ــ النشاطات الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الحديد.

ــ النشاطات الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء.

3 ــ الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات:

ــ نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالتركيب،الصيانة والخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعدات الصناعية المخصصة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي.

ــ نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي و العائلات.

ــ نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالأشغال الميكانيكية.

ــ نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالتهيئة، الصيانة، التصليح، وزخرفة و تزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات السكنية والتجارية والصناعية.

ــ نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالنظافة وصحة العائلات.

4 ــ النشاطات الفلاحية:

ــ تربية الماشية: تسمين الأبقار والأغنام،الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الأرانب والدواجن والنحل.

ــ فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر التجفيف والتخزين، المشاتل.

5 ــ نشاطات الخدمات:

ــ الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات.

ــ الصحة: عيادة طبية عامة أو متخصصة، طب الأسنان، الأشعة[1].

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www .angem.dz، 03/16/ 1015 على الساعة19:54.

المطلب الثالث: النشاط المحلي للوكالة بولاية ورقلة

الفرع الأول: أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في برنامج تمويلها للمشاريع المصغرة على ثلاث صيغ من التمويل انطلاقا من قرض صغير لتأمين لقمة العيش وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة والذي لا تتجاوز قيمته مئة ألف دينار جزائري 100,000دج، وقد تصل إلى مائتين وخمسين ألف دينار جزائري250,000دج، على مستوى ولايات الجنوب إلى قروض معتبرة لا تتجاوز ألف ألف دينار جزائري 1000,000 دج، والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، حيث تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

أولا: التمويل الثنائي بين المقترض والبنك

هذه الصيغة من التمويل تتم بين المقترض وبنك من البنوك المعتمدة من طرف الوكالة، تتعلق بالمشاريع التي تتراوح كلفتها الإجمالية بين خمسين ألف دينار جزائري50,000دج و مئة ألف دينار جزائري 100,000دج حيث يتم تسديدها على مدى 12إلى 60 شهرا، من سنة إلى خمس سنوات ، وتمويل هذه المشاريع مجزأ بين البنك والمقترض، تكون فيه المساهمة الشخصية 05%على الأقل والقرض البنكي يكون 95%على الأكثر يرتفع هذا المستوى إلى97%إذا كان المقترض حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا، والمساهمة الشخصية في هذه الحالة تكون03%على الأقل، إلا أنّه تم التخلي عن هذه الصيغة في السنوات الأخيرة بعد التعديلات التي قامت بها الوكالة[1].

ثانيا: التمويل الثنائي بين المقترض والوكالة

هو قرض بدون فائدة بقيمة100,000دج وقد تصل قيمته إلى 250,000دج على مستوى ولايات الجنوب، وهو ممنوح للمقترض بعنوان شراء مواد أولية، هذا القرض يمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنية اقتصادية مبسطة، وبيان المساهمة الشخصية

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرwww.angem.dz، 03/17/ 2015، على الساعة 18:20.

التي تقدر بـــ 10% من الكلفة الإجمالية للمشروع على الأقل، وقرض مقدم من طرف الوكالة يقدر بنسبة90%على الأكثر من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق 30,000دج، حيث يتم تسديد هذه القروض على مدى24 شهرا إلى36 شهرا أي سنتين إلى ثلاث سنوات.

والمقصود بالقرض بدون فائدة ــ القرض غير المأجورــ حسب ما هو مبين في المادة 11من المرسوم التنفيذي 04ــ15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يمنح إلى المستفيد من أجل اقتناء العتاد الصغير والأولي لعملية انطلاق المشروع.

ثالثا: التمويل الثلاثي بين المقترض و الوكالة والبنك

طبقا للمواد 03 ــ 11 و12من المرسوم التنفيذي رقم 04 ــ 15 المؤرخ في 22 جانفي2004م فإن هذا التمويل يخص المشاريع التي تتعدى تكلفتها الإجمالية مئة ألف دينار جزائري 100,000دج ويعادل أو يقل عن أربع مئة ألف دينار جزائري400,000دج ويوزع:

ــ المساهمة الشخصية: 1%.

ــ القرض غير المأجور ــ بدون فائدة ــ 29%.

ــ القرض البنكي متوسط الأجل: 70%.

ــ تخفيض على الفوائد من 20% إلى 05% من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب الحالات.

رابعا: التعديلات المتعلقة بصيغ التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ابتداء من 22 فيفري2011م اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تقتضي تثمين أجهزة دعم إنشاء النشاطات، ويتعلق الأمر بمجموعة من التعديلات المقترحة، تخص صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وشملت التعديلات النقاط التالية:

ــ رفع قيمة القروض بدون فائدة من المخصص لاقتناء المواد الأولية من 30,000دج إلى100,000دج، مع إلغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر بـــ 10%، حيث أصبحت الوكالة تتكفل بنسبة100% من قيمة المشروع.

ـ رفع قيمة القرض المخصص لاقتناء أدوات أولية صغيرة، وكذا المادة الأولية الضرورية لمباشرة النشاط من400,000دج إلى01 مليون دينار جزائري في إطار التمويل الثلاثي.

ـ تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1% بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي.

ـ رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى 95%، في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا.

ـ رفع نسبة القرض بدون فائدة الموجه إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى 29% من تكلفة المشروع.

الجدول 1ـــ1 : يوضح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف الحرفي	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفه الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100,000دج	كل الأصناف شراء مواد أولية	%0	–	%100	–
لا تتجاوز 250,000دج	كل الأصناف شراء مواد أولية على مستوى الجنوب				–
لا تتجاوز 1000,000	كل الأصناف	%1	%70	%29	5% مناطق خاصة
	كل الأصناف	%1	%70	%29	5% مناطق خاصة

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،www.angem.dz، 2015/03/18

الفرع الثاني: الإجراءات اللازمة لطلب القرض المصغر من الوكالة

أولا: الوثائق المطلوبة في تكوين ملف طلب القرض المصغر

يتكون ملف طلب قرض مصغر من الوكالة من الوثائق التالية[1]:

ـ شهادة ميلاد رقم12.

ـ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة.

ـ شهادة التزام للمساهمة الشخصية من التكلفة الإجمالية للمشروع.

ـ إثبات مقر الإقامة.

ـ بلوغ سن 18 سنة كاملة.

ـ وثيقة تثبت عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منظمة.

ـ امتلاك شهادات تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب فيه.

ـ شهادة عدم الاستفادة من مساعدة من الوكالات الوطنية لدعم الشباب لإنشاء النشاطات.

ـ بطاقة الأداء أو الإعفاء من الخدمة الوطنية.

ـ فاتورة تقديرية للعتاد.

ـ تعهد ينص على الالتزام بتسديد القروض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني.

ـ الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لطلب البنك.

ـ بطاقة معلومات تملأ من طرف مرافق الدائرة.

[1] المادة2، المرسوم التنفيذي رقم:04ـ15، المؤرخ في 22 جانفي2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيد.

ثانيا: كيفية السير التسلسلي لانطلاق منح القرض المصغر

تتم معالجة طلبات القرض المصغر عن طريق خلايا المرافقة، عبر الهيكل التنظيمي للوكالة وامتدادها محليا في شكل تنسيقيات ولائية على رأسها منسق ولائي، وامتدادها على مستوى الدوائر بإنشاء خلايا مرافقة على مستوى كل دائرة يقوم بتسييرها مختص في العلوم الاقتصادية، المالية، المحاسبة، التسويق وهو ما يعرف بالمرافق.

كل شخص تتوفر فيه الشروط القانونية يقدم ملف قانوني يتضمن الوثائق المطلوبة، ثم يتم فحص الملف من طرف المرافق، ويتم تقويمه من طرف اللجنة المشكلة قانونيا والمعنية بإصدار المقررات القانونية للاستفادة من القرض المصغر والتبليغ بالموافقة الأولية للقرض بدون فائدة والاستفادة من مبلغ الفوائد للقرض المصغر عندما يكون التمويل ثلاثي، وفي حالة التمويل الثنائي يبلغ المستفيد بالامتيازات.

يتقرب المستفيد من المؤسسة المالية من أجل وضع القرض حيز التنفيذ، في حالة ما إذا كانت المؤسسة المالية تشترك في إنجاز المشروع ويبلغ المستفيد بالموافقة المبدئية للبنك، ثم تبدأ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدفع مبالغ القرض بدون فائدة، قصد خلق نشاط أو شراء مواد أولية، ويوضع حيز التنفيذ.

بعد المرور بكل هذه المراحل والاستفادة من الامتيازات المقدمة من البنك، تقوم الخزينة العمومية بتحمل الفوائد العامة للقرض المصغر الممنوح للحرفي، وفي حالة عدم سداد مبلغ القرض المصغر وبعد نفاذ كل الطرق ووسائل الطعن، تحول المؤسسة المالية الملف إلى صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر من أجل دفع المبلغ المتفق عليه.

الفرع الثالث: الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: المساعدات والامتيازات المالية

تتمثل المساعدات والامتيازات المالية التي تمنحها الوكالة في النقاط التالية[1]:

ـ منح الوكالة قرض بدون فائدة لشراء المواد الأولية مقدر بـ 100% من التكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا تتجاوز أو تفوق مئة ألف دينار جزائري 100,000دج، وقد تصل هذه السلفه إلى مائتين وخمسين ألف دينار جزائري 250,000دج، على مستوى ولايات الجنوب.

ـ القرض البنكي: والذي يتم ضمانه من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، يمنح بنسب فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد من 5% إلى 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك، بينما تتحمل الخزينة العمومية نسبة الفائدة المنخفضة.

ـ يمنح تأجيل لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي، ويمنح أجل أقصاه سنة للمستفيدين لتسديد فائدة القرض البنكي.

ـ الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسات والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تنظمها الوكالة، وكذا الصالونات والمعارض الدولية.

ثانيا: المساعدات والامتيازات غير المالية

ـ المرافقة والدعم والمساعدة على إنشاء الأنشطة وكذا المساعدة التقنية.

ـ القيام بدورات تكوينية للمقاولين.

ـ التكوين حسب برنامج CREE حول كيفية إنشاء المؤسسات وبرنامج GERME حول كيفية التسيير الأحسن للمؤسسات في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل BIT؛

ـ التكوين في مجال التعليم المالي العامFEFG؛

ـ اختبار المصادقة على المكتسبات المهنيةTVAP؛

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرwww.angem.dz 2015/03/18، على الساعة 18:20.

ثالثا: صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة FGMMC

كان يعرف بصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر من سنة1999م إلى غاية سنة2002م ليسمى في سنة 2004م بصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، ولقد أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 04 ــ 16 في 22 جانفي 2004م المتضمن إنشاء صندوق الضمان المشترك، وبناء على تقرير وزير التشغيل والتضامن الوطني، وبناء على الدستور ولا سيما المادتان 85 ــ 04 و125، يوضع صندوق الضمان تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يضمن الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه، ويغطي باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة أو الخسارة.

يتولى المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير الصندوق بمساعدة أمانة دائمة، كما يمكن أن ينخرط في الصندوق كل بنك أو مؤسسة مالية قامت بتمويل مشاريع اعتمدتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يؤسس دفع اشتراكات إلى الصندوق من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويقوم مجلس توجيه إدارة الصندوق بتحديد مبالغ الاشتراكات و كيفيات دفعها[1].

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz، 2015/03/18، على الساعة 18:40.

ملخص الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول، تبين لنا أنّ القرض الحسن المصغر عبارة عن قرض يمنح من طرف الشخص أو الدولة على سبيل الطاعة والقربة أو تحقيق مقاصد اجتماعية واقتصادية، له جانب كبير من الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال المبادئ والمميزات التي يمتاز بها وكذا سهولة الحصول عليه وقيمته البسيطة بما يسمح لأصحاب المشاريع المصغرة مزاولة نشاطاتهم بكل حرية، وعدم التفكير في كيفية سداد ديونهم في حالة القروض الكبيرة، التي غالبا ما ترهق كاهل المقترض.

كما أنّ للقرض الحسن المصغر بالغ الأثر في تنمية المجتمع وتمويل المشاريع التي تخدم الاقتصاد المحلي،حيث يدخل في نطاق الخدمات الاجتماعية بتوفير نوعين من القروض إنتاجية وأخرى استهلاكية، إلى جانب كونه أحد أهم الصيغ في القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق مستوى لائق من المعيشة.

ومن خلال دراستنا، اتضح لنا أنّ الدولة الجزائرية قامت بإنشاء عدة وكالات لدعم الشباب، ومن بينها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي أنشأت سنة 1999م، من أجل مكافحة الفقر والبطالة والتخفيف من الأوضاع المتردية للأسر، تقوم الوكالة بمنح قروض مصغرة تتراوح مابين ثلاثين ألف دينار جزائري30,000دج إلى ألف ألف دينار جزائري 1000,000دج، يتم تسديدها على الأجل القصير أو الطويل، تكون مرفوقة بمساعدة الخزينة العمومية والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

كما تقوم الوكالة بتمويل مجموعة من الأنشطة في مختلف القطاعات الإنتاجية، اعتمادا على صيغتين في تمويل المشاريع الحرفية، تمويل ثنائي بين الوكالة والمستفيد، أو تمويل ثلاثي بين الوكالة والبنك والمستفيد، كما تقدم الوكالة مجموعة من المساعدات والامتيازات مالية وغير مالية للمستفيدين من برنامج القروض المصغرة.

الفصل الثاني

الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول للتعريف بالقرض الحسن والأحكام المتعلقة به وكذا مفهوم القرض المصغر ودور كل منهما في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية،وتطرقنا في الفصل الثاني للتعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة ومساهمتها في مكافحة الفقر والبطالة والجريمة والأوضاع الاجتماعية المتردية من خلال التمويل الذي تمنحه للمشاريع الحرفية في مختلف الأنشطة.

سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري لموضوع الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين، دراسة فقهية اقتصادية، سنقوم في هذا الفصل للتطرق للدراسة التطبيقية، من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة، وذلك بإعداد استبيان تم فيه طرح مجموعة من الأسئلة على عينات الدراسة، لتتم الإجابة عليها، وبعدها نقوم بعرض النتائج المتحصل عليها وتحلياها ومناقشتها، لذلك سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

نهدف في هذا الجزء إلى توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة بغية تعريف الباحثين بها وتمكينهم من إعادتها أو التحقق من نتائجها، وفيما يلي توضيح محتوى الدراسة الذي يحقق أهدافها وإثبات فرضياتها، وذلك من خلال تحديد مصادر جمع البيانات وأسلوب وطريقة جمعها، وكذا إبراز أهم الخطوات المعتمدة والكشف عن دلالة صدقها وثباتها.

المطلب الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول: منهجية الدراسة

لقد قمنا في دراستنا هذه والمتمثلة في" الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين" باستخدام المنهج الوصفي، لكونه الأكثر استعمالا والأنسب في المناهج البحثية لوصف معطيات الدراسة وتحليلها باستخدام أدوات التحليل الإحصائي التي تساعد الباحث على الحيادية والموضوعية وتجنب التحيز في تحليل النتائج.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

ـ القرض المصغر: يعتبر القرض المصغر في الدراسة متغير مستقل وسنحاول دراسة تأثيره في دعم المشاريع الحرفية، وكذا تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ـ المشاريع الحرفية: تعتبر المشاريع الحرفية في الدراسة متغير تابع، وسنحاول دراسة تأثره بالقروض المصغرة الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بورقلة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة فئة من الحرفيين الذين تحصلوا قروض مصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة، ونظرا لكبر حجم العينة المدروسة، تقرر استخدام أسلوب العينات بالاعتماد على" أسلوب العينة العشوائية البسيطة" في اختيار الحرفيين الذين تحصلوا على قرض مصغر بمنطقة ورقلة فقط، والعينة مشكلة من 40 حرفي مستفيد من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة في مختلف الأنشطة الحرفية، وتم تحديد عينة الدراسة من خلال الاستمارات الموزعة، كما هي موضحة في الجدول رقم (2ـــ1) والذي يبين الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

جدول 2ـــ1: الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	45	%100
الاستمارات المسترجعة	45	%100
الاستمارات الملغاة	5	%11,11
الاستمارات الصالحة	40	%88,89

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (2−1)يتبين أن عدد الاستمارات الموزعة على الحرفيين بلغت 45 استمارة من بينها05 ملغاة لعدم استيفاءها للشروط، و40 صالحة للدراسة وهي حجم العينة المدروسة، والتي تمثل نسبة 88,88% من نسبة الاستمارات الموزعة.

الفرع الثاني: خصائص عينة الدراسة

من خلال الأسئلة المطروحة والمتعلقة بمعلومات أفراد العينة، تم تحديد الخصائص التالية:

1ــ سن الحرفي: تم تقسيم الفئات العمرية إلى ثلاث فئات وهي: من 18 ــ 35 سنة، ومن 35 ــ 50سنة، و أكثر من 50سنة، فجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول:

الجدول رقم 2 ــ2: سن الحرفي

الفئـــات	التكرار	النسبة
بين 18 – 35سنة	22	%55
بين 35 – 50سنة	16	%40
أكثر من 50 سنة	2	%5
المجمـــــوع	40	%100

المصدر:من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

شكل رقم 2 ــ 2 : سن الحرفي

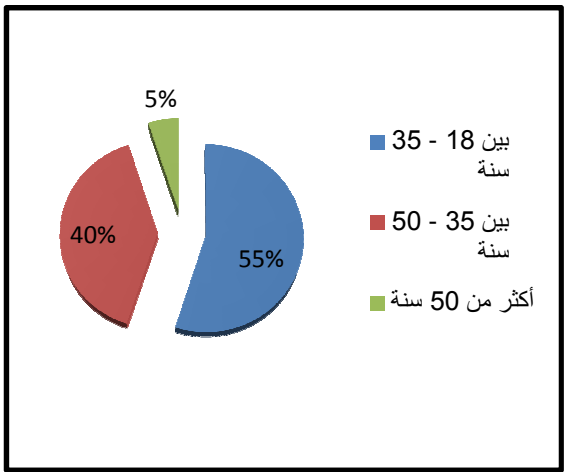

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج2 ــ 2

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2 ــ 2)، أن نسبة 55% من مجموع الحرفيين يتراوح سنهم بين 18 ــ 35 سنة قاموا بإنشاء مشاريع مصغرة، ويعود ذلك إلى ما تتميز به هذه الفئة العمرية من نشاط وطموح في الحياة العملية، إضافة إلى الظروف الاجتماعية التي تمر بها، وكذا توفير دخل مالي يضمن لها حياة كريمة، وأنّ نسبة 40% ممن قاموا بإنشاء مشاريعهم كانت تتراوح أعمارهم بين 35 ــ 50 سنة، في حين بلغت نسبة الحرفيين الذين أسّسوا مشاريعهم بعد سن 50 سنة حوالي 5%.

2ــ توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 2 ــ 3 : المستوى التعليمي لعينة الدراسة

الفئات	التكرار	النسبة
بدون مستوى	1	%2,5
ابتدائي	1	%2,5
متوسط	13	%32,5
ثانوي	14	%35
جامعي	8	%20
شهادة تكوين مهني	3	%7,5
المجموع	40	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم 2 ــ3: يمثل المستوى التعليمي لعينة الدراسة

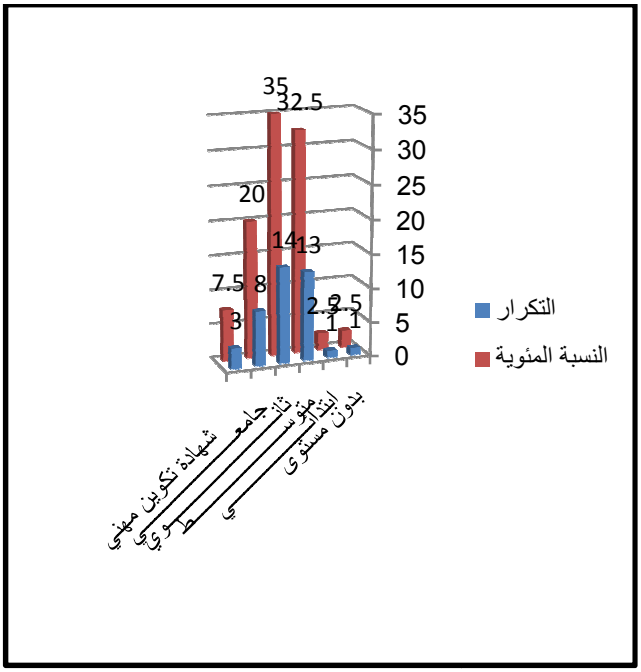

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الجدول2 ــ 3

يوضح الجدول أعلاه أن المستوى التعليمي لغالبية الفئات منخفض، حيث أن نسبة 35% من أفراد العينة لديهم مستوى ثانوي، يليها المستوى المتوسط بنسبة 32,5%، في حين أن نسبة الذين مستواهم جامعي كانت 20% وباقي النسب تتوزع بين الحرفيين الذين مستواهم ابتدائي أو حاملين شهادة التكوين المهني وحتى الذين بدون مستوى.

3ــ توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة

الجدول 2 ــ4: يمثل أفراد العينة حسب مكان الإقامة

الفئـــات	التكرار	النسبة المئوية
ريـــفي	6	%15
حضري	34	%85
المجمـــوع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم 2 ــ4: العينة حسب مكان الإقامة

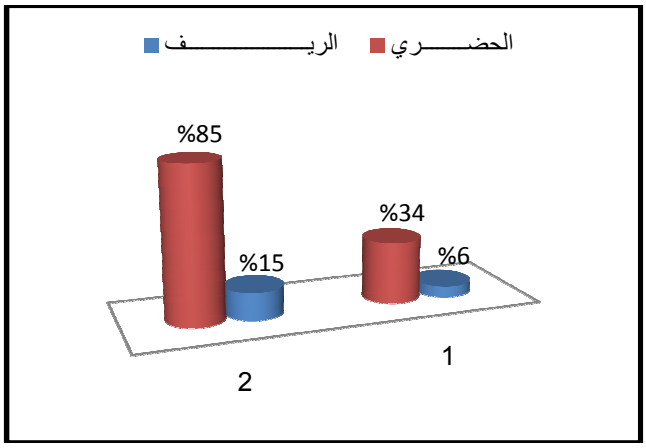

المصدر: اعتمادا على نتائج الجدول2 ــ 4

من خلال الجدول أعلاه والنتائج المتحصل عليها، تبين لنا أنّ نسبة 85% من الحرفيين الذين أسسوا مشاريع مصغرة، يقطنون في المناطق الحضرية، ويرجع ذلك لسهولة الحصول على المواد الأولية وكذا سهولة تسويق الإنتاج، بينما 15% منهم يقطنون في المناطق الريفية ولعل ذلك يعود إلى الجانب الإعلامي، وعدم معرفة كثير من الأشخاص ببرنامج القروض المصغرة التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة.

4- قطاع النشاطات

الجدول رقم 2-5: معدل توزيع قطاعات النشاط الذي تنتمي إليها عينة الدراسة

القطـــــــاع	التكـــرار	النسبة المئوية
الصناعة الغذائية	2	%5
صناعة النسيج	3	%7,5
صناعة الجلد	4	%10
صناعة الخشب والفلين و الورق	2	%5
صناعة مختلفة	9	%22,5
خدمات للعائلات	9	%22,5
خدمات للمرافق الجماعية	2	%5
التجـــــارة	0	%0
الفلاحة و الصيد البحري	3	%7,5
الميـــاه و الطـــــاقة	0	%0
خدمات للمؤسسات	1	%2,5
النقـــــل و المواصلات	0	%0
أعمال عقـــارية	0	%0
البنـــاء و الأشغال العمومية	5	%12,5
الفندقـــة و الإطعـــام	0	%0
المجمـــوع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يبين الجدول أنّ نشاطات عينة الدراسة ترتكز على مجالات محددة يتجه إليها الحرفي، بحيث أن كل من قطاع الصناعة المختلفة و خدمات للعائلات تمثل أعلى نسبة باعتبارهما أهم القطاعات التي تستقطب الحرفيين لإنشاء مشاريع مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة، حيث نسبة كل منها 22,5% بما يفسر أنّ معظم المشاريع

الحرفية تنشط فيهما، ولعل ذلك يعود إلى التكلفة القليلة التي تتطلبها هذه المشاريع عند الإنشاء، ومطابقتها لحجم القروض المصغرة وكذا عامل الربح.

ثم يليهما قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 12,5% ، ويليه قطاع صناعة الجلد بنسبة 10%، ويليه كل من التجارة وصناعة النسيج بنسبة 7,5%، وباقي القطاعات بين نسبة 2,5% إلى 5%.

الفرع الثالث: تقديم أداة الدراسة

أولا: تعريف أداة الدراسة

بغية التأكد من فرضيات الدراسة قمنا بتوزيع استبيان كأداة للدراسة، وبجمع البيانات والمعلومات، حيث يشمل الاستبيان أربعة محاور تتمثل فيما يلي:

1 ــ المحور الأول خاص بالخصائص الديمغرافية للعينة ويشمل: السن، المستوى التعليمي، وقطاع النشاط الذي ينتمي إليه المشروع؛

2 ــ المحور الثاني حول البيانات المتعلقة بالمشروع الخاص بالحرفي؛

3 ــ المحور الثالث خاص بمحيط تمويل الحرفي محل الدراسة؛

4 ــ المحور الرابع خاص بالحرفي؛

ثانيا: تقنين أداة الدراسة

ــ التحكيم:

قبل عملية القيام بتوزيع الاستبيان على أفراد العينة المعدة للدراسة، قمنا بعرضه على مجموعة من الأساتذة وبعض عمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة ، وبعض عمال غرفة التجارة والصناعة التقليدية بولاية الوادي، وذلك بغرض تحكيمه ومعرفة مدى دقة الأسئلة المطروحة فيه، ثم قمنا بصياغة أسئلة الاستبيان وتوزيعه.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

لتحليل بيانات الاستبيان اعتمدنا على برنامج " spss19 " وذلك بعد تفريغ جميع البيانات وترميزها وتحليلها إحصائيا، وقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات الاستبيان بغرض الكشف عن اتجاه أفراد العينة تجاه الأسئلة المعدة في الاستبيان.

أولا: تحليل المتغيرات المتعلقة بالمشروع

نسعى من خلال تحليل نتائج المعلومات الخاصة بالمشروع إلى معرفة كل الأمور التي تتعلق بالمشروع المصغر الذي قام به الحرفي، مثل عمر المشروع وعدد العاملين فيه...الخ، كما سنوضح ذلك كالآتي:

1- عمر المشروع وعدد العاملين فيه

جدول رقم 2- 6: عمر المشروع الخاص بالحرفي الشكلرقم2 - 6: عمر المشروع الخاص بالحرفي

عمر المشروع	التكرار	النسبة
أقل من 3 سنوات	7	%17,5
من 3 إلى 5سنوات	14	%35
أكثر من 5 سنوات	19	%47,5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

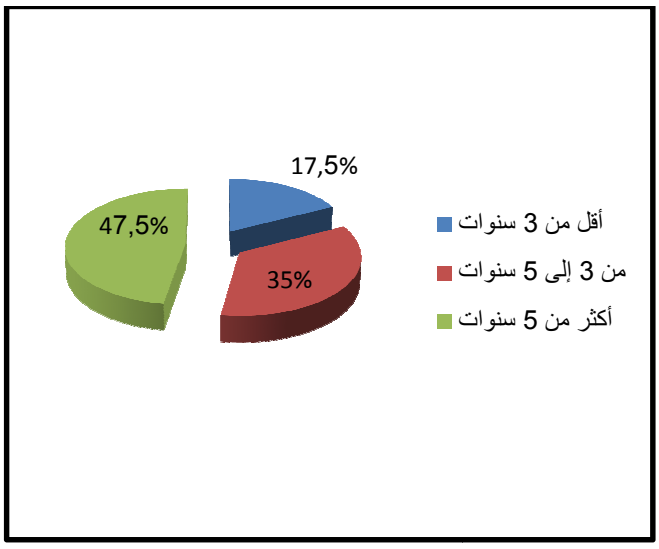

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الجدول2- 6

نلاحظ من خلال الجدول 2 ــ 6 بأنّ نسبة 47,5% من مشاريع العينة يزيد عمرها على 05 سنوات مما يدل على أنّ دخول الحرفيين في هذا البرنامج كان متقدما نوعا ما، بينما من كان عمر مشاريعهم بين 03 ــ 05 سنوات بنسبة 35%، ومن كان أقل من 03 سنوات بنسبة17,5%.

وفيما يتعلق بعدد العاملين في المشروع فكانت النتائج مبينة في الجدول 2 ــ 7 كما يلي:

الجدول رقم2 ــ7: عدد العاملين في المشروع حسب عينة الدارسة

عــدد العمــال	التكــرار	النسبة المئوية
1	9	%22,5
2	10	%25
3	5	%12,5
4	4	%10
6	4	%10
7	2	%5
9	3	%7,5
10	1	%2,5
12	1	%2,5
35	1	%2,5
المجمــوع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول2 ــ 7 أنّ المشاريع الحرفية تقوم بتوظيف عدد لا بأس به من العمال بين عامل واحد إلى عشرة عمال بنسبة تتراوح بين 25% إلى 2,5%، إلى 35 عامل

كحد أقصى بنسبة 2,5% مما يدل على أنّ المشاريع المصغرة تساهم في توفير مناصب عمل والتخفيف من البطالة وتحسين الأوضاع الاجتماعية لكثير من الأسر.

أمّا فيما يخص طريقة اختيار العمال فتتم بالشكل التالي:

جدول رقم 2-8: توظيف واختيار العمال في المشروع

طريقة اختيار العمـال	التكـــــرار				النسبة المئــوية			
	نعم	لا	غير معني	المجموع	نعم	لا	غير معني	المجموع
على أساس الكفاءة المهنية	22	9	9	40	%55	%22,5	%22,5	%100
على أساس صلة القرابة	6	25	9	40	%15	%62,5	%22,5	%100
على أساس الشهادة	2	29	9	40	%5	%72,5	%22,5	%100
على أساس أسباب أخرى	2	29	9	40	%5	%72,5	%22,5	%100
على أساس يد عاملة رخيصة	0	31	9	40	%0	%77,5	%22,5	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول يتبين لنا أنّ الحرفي يقوم باختيار العمال داخل مؤسسته بناءا على الكفاءة المهنية بنسبة 55% وذلك لأنّ طبيعة العمل الحرفي يتطلب هذه الكفاءة، ولأنّ هذه الفئة ذات مردودية كبيرة مما يساعد على زيادة الإنتاج وبالتالي توسيع مجال النشاط الحرفي كما أنّها تكون عاملا في استمرار النشاط الحرفي، وبنسبة 15% على أساس صلة القرابة وذلك لأنّ بعض المشاريع الحرفية تكون مؤسسة أو مقامة في المنزل، بينما نسبة 5% تم توظيفهم على أساس الشهادة أو أسباب أخرى، أمّا اليد العاملة الرخيصة فلم يهتم بها الحرفي لأنّ ذلك لا يحفز على العمل الجاد ولا يحقق الأرباح التي يسعى لها الحرفي.

2- مكان تواجد المشروع

الجدول رقم 2 - 9: يوضح مكان تواجد المشروع

مكان تواجد المشـــروع	التكرار	النسبة المئوية
قـــار	30	%75
متنقـــل	10	%25
المجموع	40	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم 2 - 9: يوضح مكان تواجد المشروع

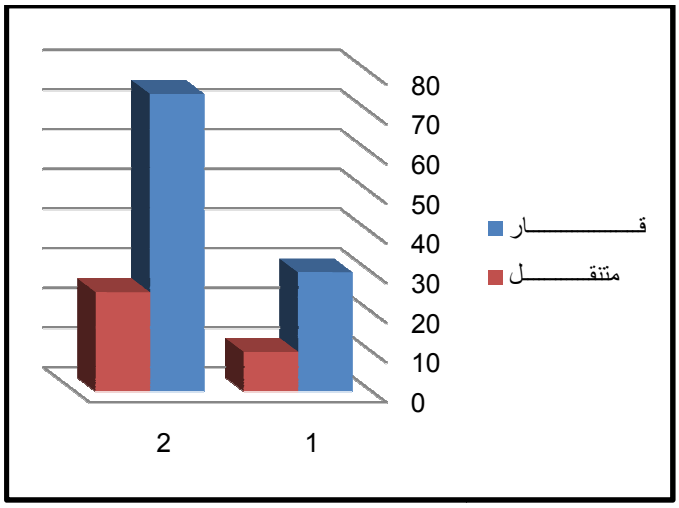

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول 2 - 9

يتضح من خلال الجدول أعلاه والشكل المقابل له أن نسبة 75% من مشاريع عينة الدراسة تتواجد في نفس مكان إقامة المشروع ، وذلك لطبيعة الأعمال الحرفية التي غالبا ما تكون إما في المنازل أو في محلات ثابتة، في حين اختار10% من الحرفيين أن تكون مشاريعهم متنقلة وذلك لظروف خاصة بهم.

ثانيا: المحيط المساعد لإنشاء المشاريع الحرفية

1ــ أجهزة الدعم في الجزائر

الجدول رقم 2 ــ 10: أجهزة الدعم التي يعرفها الحرفي

أجهزة الدعم التي يعرفها الحرفي	نعم		لا		المجمـــــوع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ANSEJ	19	%47,5	21	%52,5	40	%100
CNAC	13	%32,5	27	%67,5	40	%100
ANDI	2	%5	38	%95	40	%100
ANGEM	37	%92,5	3	%7,5	40	%100
FGAR	1	%2,5	39	%97,5	40	%100
CGCI-PME	1	%2,5	39	%97,5	40	%100
مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل	0	%0	40	%100	40	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تأتي على رأس أجهزة الدعم التي يعرفها الحرفي بنسبة 92,5%، وذلك بسبب اهتمام الوكالة بالنشاط الحرفي وباعتبارها الجهاز الذي اعتمد عليه الحرفي في إنشاء مشروعه، وتليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة47,5% باعتبارها من أقدم الأجهزة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في دعم الاستثمار ومكافحة البطالة، ثم يأتي بعدها الصندوق الوطني للتأمين على

البطالة بنسبة 32,5%، أمّا عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل فتعتبر من الأجهزة الأقل توجها إليها من طرف الحرفيين، ويعود ذلك لنقص البرامج الإعلامية المخصصة للتعريف بها وخاصة في ولاية ورقلة بالخصوص وبالجنوب على العموم.

2- التمويل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجدول رقم 2- 11: توزيع مؤسسات العينة حسب هيكل تمويل المشروع

نـــــوع و قيمـــة التمويـــــل		التكـــــــــرار	النسبـة المئويـة
النوع	التمويل الثنائي (الوكالة - الحرفي)	30	%75
	التمويل الثلاثي (الوكالة - البنك - الحرفي)	10	%25
	المجمـــــــوع	**40**	**%100**
القيمـــة	قيمة القرض كبيرة	0	%0
	قيمة القرض كافية	26	%65
	قيمة القرض قليلة	14	%35
	المجمـــــــوع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أنّ الحرفي يلجأ إلى التمويل بالقروض الخالية من الفائدة الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة بنسبة75%، ويعود ذلك لطبيعة المشاريع الحرفية التي غالبا لا تحتاج إلى مبالغ كبيرة، و اعتبرت أغلب عينة الدراسة أنّ قيمة القرض كافية لبدء مشاريعهم المصغرة بنسبة 65%، وأنّ نسبة 25% من عينة الدراسة اختاروا التمويل الثلاثي، وذلك لتخوفهم من شبهة الربا وتجنبا للمعاملات المحرمة، ولحجم رأس المال الذي تحتاجه بعض المشاريع الذي يوفره التمويل الثلاثي، وقد

عبّر ما نسبته 35% أن قيمة التمويل المقدم من طرف الوكالة قليلة ولا تكفي لبدء مشروعاتهم.

3ــ صعوبات الحصول على القرض من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجدول رقم 2 - 12: يوضح مدى وجود صعوبات في الحصول على القرض المصغر

مكان تواجد المشـــــروع	التكـــــــرار	النسبة المئوية
سهـــــــلة	24	%60
صعبـــــة	3	%7,5
صعبة نوعـــا مـــا	13	%32,5
المجمـــوع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 60% من أفراد العينة يرون أنّ عملية الحصول على القرض المصغر من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كانت سهلة، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تقوم به الوكالة في توفير كل الوسائل المادية والمعنوية من أجل إنجاح هذا البرنامج، بينما يرى 32,5% أنّ عملية التمويل كانت صعبة نوعا ما، وهذا راجع إلى العدد الكبير من الحرفيين الذين تحصلوا على القرض المصغر من طرف الوكالة تزامنا مع النقص في عدد المؤطرين في الوكالة، أمّا نسبة الذين يرون أنّ عملية التمويل كانت صعبة جدا فكانت 7,5%.

وبسؤال عينة الدراسة على طبيعة هذه الصعوبات فكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2 ــ 13: الصعوبات التي واجهة الحرفي في الحصول على القرض المصغر

صعوبة الحصول على القرض	التكـــــــــرار			النسبـــــة		
	نعم	لا	غير معني	نعم	لا	غير معني
كثرة و صعوبة وثائق الملف المطلوب	6	9	25	%15	%22,5	%63
طول فترة الانتظار للحصول على موافقة البنك لتمويل المشروع	6	8	25	%15	%20	%65
الضمانات و الشروط غير مناسبة	2	13	25	%5	%32,5	%63
طول فترة الانتظار بين تاريخ الحصول على موافقة الوكالة و استلام الصك البنكي لشراء العتاد	4	11	25	%10	%27,5	%63
عدم الموافقة على منح كامل المبلغ المطلوب	1	14	25	%2,5	%35	%63

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

تشير نتائج الجدول أعلاه أنّ من أبرز الصعوبات التي يواجهها الحرفي عند الحصول على التمويل المصغر من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي كثرة وصعوبة الوثائق المطلوبة في تكوين الملف وكذا طول فترة الانتظار للحصول على موافقة البنك لتمويل المشروع بنسبة 15%، وكذلك يعاني أفراد عينة الدراسة من طول فترة الانتظار بين تاريخ الحصول على موافقة الوكالة واستلام الصك البنكي لشراء العتاد بنسبة 10%، أمّا ما يتعلق بالضمانات والشروط غير المناسبة وعدم الموافقة على منح كامل المبلغ المطلوب فكانت النسبة 7,5% .

ومن خلال النتائج السابقة نلاحظ أنّ الكثير من أصحاب المشاريع الحرفية محل الدراسة لم يعانوا من صعوبة كبيرة في الحصول على القرض المصغر بنسبة 63%.

الجدول رقم 2 ــ 14: الاستفادة من عملية المتابعة التي تقوم بها الوكالة

التصنيـــــــف	التكـــــرار	النسبة المئوية
نعـــم	25	%62,5
لا	15	%37,5
المجمـــــوع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج الاستبيان

تعتبر عملية المتابعة للأنشطة الحرفية من المهام الأساسية التي تقوم بها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة لصالح الحرفيين، حيث تبين النتائج في الجدول أعلاه أنّ نسبة 62,5% من المستفيدين لم تتم متابعة مشاريعهم منذ تمّ تأسيسها، في حين أنّ نسبة 37,5% استفادوا من عملية المتابعة، وسبب ذلك يعود إلى ما يلي:

ــ العدد الكبير من الحرفيين الذين تحصلوا على القرض المصغر من طرف الوكالة.

ــ النقص الشديد في عدد المؤطرين لدى الوكالة.

وبسؤال العينة عن طبيعة المتابعة فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2 ــ 15: طبيعة المتابعة التي تقوم بها الوكالة

التصنيـــــف	التكـــــــــرار				النسبـــــة المئـــــوية			
	نعم	لا	غير معني	المجموع	نعم	لا	غير معني	المجموع
الاطمئنان على وجود العتاد	13	12	15	**40**	%32,5	%30	%37,5	**%100**
الحصول على الإحصائيات	7	18	15	**40**	%17,5	%45	%37,5	**%100**
إعلام المستفيد بالجديد بما يخص النشاط	14	11	15	**40**	%35	%27,5	%37,5	**%100**
المساهمة في اقتراح الحلول للمشاكل	13	12	15	**40**	%32,5	%30	%37,5	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 ــ 15 من بين أفراد عينة الدراسة هناك ما نسبته 37,5% تمت متابعة مشاريعهم من طرف الوكالة ، حيث كانت طبيعة المتابعة المقدمة للحرفيين ممثلة في الجدول 2 ــ 16 حيث يعد إعلام الحرفيين بالجديد بما يخص النشاط من أهم أسباب عملية المتابعة حسب عينة الدراسة بنسبة 35%، وتليه الاطمئنان على وجود العتاد والمساهمة في اقتراح الحلول بنسبة 32,5%، بينما نسبة 17,5% فيما يتعلق بالحصول على الإحصائيات.

وتعود أسباب عدم المتابعة إلى العدد الكبير من الحرفيين الذين تحصلوا على القروض المصغرة، ونقص المؤطرين في الوكالة.

الجدول رقم 2 ــ 16: المساعدات والامتيازات التي تمنحها الوكالة للحرفي

العبـــــــارة	التكـــــــرار		المجموع	النسبـــــة المئـــــوية		المجموع
	نعم	لا		نعم	لا	
المرافقة و الدعم و النصح	2	38	**40**	5	95	**100**
المساعدة على إنشاء الأنشطة	16	24	**40**	40	60	**100**
التكوين حسب برنامج CREE	5	35	**40**	12,5	87,5	**100**
التكوين حسب برنامج GERME	4	36	**40**	10	90	**100**
التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	1	39	**40**	2,5	97,5	**100**
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية TVAP	3	37	**40**	7,5	92,5	**100**

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج الاستبيان

إنّ من أبرز مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هو تقديم المساعدات والامتيازات المبينة في الجدول أعلاه، حيث تشير نتائج الجدول أنّ المساعدة على إنشاء الأنشطة من أهم المساعدات والامتيازات الني تمنحها الوكالة للحرفيين حيث بلغت النسبة 40%، ويتضح لنا أنّ الوكالة لا تقوم بمهامها الأساسية والمتمثلة في المرافقة والدعم والنصح وكذا التكوين حسب البرامج المعدة لإنجاح المشاريع المصغرة.

الجدول رقم 2 ــ 17: حكم الحرفيين على مشاريعهم

الحكم على المشروع	التكـــــــــــــــــــــــــرار	النسبة
المشروع مقبول	32	%80
المشروع ناجح	8	%20
المشروع فاشل	0	%0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة 80% من المشاريع محل الدراسة مقبولة، بينما 20% تعتبر مشاريع ناجحة، ولعل ذلك يعود إلى النقائص التي أشرنا إليها في الجدول السابق من قلة المرافقة والدعم والنصح، مع الإشارة إلى أنّ الحرفيين محل الدراسة لم يعبروا عن فشل مشاريعهم.

ثالثا: تحليل العوامل الشخصية المؤثرة على المشروع

تمّ إجراء ودراسة التحليل الوصفي لجميع متغيرات الدراسة وفقا لإجابات أفراد العينة المعدة للدراسة على الفقرات الواردة في الاستبيان.

وقد تمّ احتساب التكرارات والنسب المئوية وقيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، وذلك بهدف التعرف على اتجاهات المجيبين للدراسة ومدى قبولهم أو رفضهم لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، وتم ترتيبها تنازليا حسب أهميتها النسبية وفقا لقيمة المتوسط الحسابي مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج المقياس المستخدم

في الدراسة، واستنادا لذلك فإنّ قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة اعتمدنا فيها على المعيار التالي لتقيس النتائج:

1 إلى 3 ـــــــــــــــــــــــــــــ منخفض جدا

3 إلى 5 ـــــــــــــــــــــــــــــ منخفض

5 إلى 8 ـــــــــــــــــــــــــــــ متوسط

8 إلى 10 ـــــــــــــــــــــــــــــ مرتفع

10 إلى 14 ـــــــــــــــــــــــــــــ مرتفع جدا

الجدول رقم 2 - 18: دوافع إنشاء المشروع

العبـــــــارة	غير موافق جداً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
خبرة مهنية سابقة	%00	7,5%	25%	20%	50%	14	10.6	مرتفع جدا
التخلص من البطالة	% 00	00%	25%	17,5%	55%	7,8	11.2	متوسط
الطموح الشخصي	2,5%	00%	30%	17,5%	47,5%	7,8	10.5	متوسط
العمل الحر	00%	00%	% 15	42,5%	42,5%	8	11.05	مرتفع
معرفة السوق	% 00	% 7,5	%52,5	% 20	% 20	8	10.7	مرتفع
ربحية المشروع	% 2,5	10%	32,5%	% 30	25%	8	9.2	مرتفع
وجود وكالات دعم الاستثمار	05%	7,5%	37,5%	30%	20%	8	9.4	مرتفع
المجمـــــــــــــوع الكـلـــــــــــــي						8,8	10.3	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ عينة الدراسة توافق بنسب مرتفعة جدا على ترجيح دوافع إنشاء المشروع الحرفي إلى الخبرة المهنية السابقة حيث قدر المتوسط الحسابي لها بـــ 14 كما أنّ ربحية المشروع ومعرفة السوق ووجود وكالات دعم الاستثمار تعتبر عوامل مهمة في إنشاء المشاريع الحرفية حيث قدر المتوسط الحسابي لها بـــ 8 على التوالي، والتخلص من البطالة والطموح الشخصي فكلاهما يعتبر من العوامل المهمة في دفع الحرفي لإنشاء المشاريع المصغرة بنسب 55% و47,5% على التوالي.

الجدول رقم 2 ــ 19: العوامل المشجعة على إنشاء المشروع

العبـــــــارة	غير موافق جداً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
سهولة الحصول على التمويل من الوكالة	% 2,5	10%	15%	35%	37,5%	8	8.04	مرتفع
سهولة الحصول على المعلومات الضرورية حول كيفية إنشاء مؤسسة خاصة	% 2,5	15%	37,5%	22,5%	% 22,5	8	9.2	مرتفع
بساطة الإجراءات الإدارية الضرورية لإنشاء مؤسسة جديدة	05%	% 10	% 30	32,5%	% 22,5	8	9.06	مرتفع
الامتيازات الجبائية المقدمة للمشاريع الحرفية للحرفي	05%	%17,5	50%	12,5%	15%	8	10.1	مرتفع
المجمـــــــــــــــوع الكـلـــــــي						8	28.8	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أنّ سهولة الحصول على التمويل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وسهولة الحصول على المعلومات الضرورية حول كيفية إنشاء مؤسسة خاصة وبساطة الإجراءات الإدارية الضرورية والامتيازات الجبائية المقدمة للمشاريع الحرفية من أهم العوامل التي تشجع الحرفيين على إنشاء مشاريعهم المصغرة حيث قدر المتوسط الحسابي لها بـــ 8 على التوالي، إلا أنّ الفقرة المتعلقة بجانب الامتيازات الجبائية المقدمة للمشاريع الحرفية أخذت نسبة 15%.

الجدول رقم 2 ــ 20: تطلعات المتعاقدين مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة

العبـــــــارة	غير موافق جداً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
الرضا على أداء الوكالة	7,5 %	2,5%	% 12,5	% 42,5	35%	8	10.15	مرتفع
المساعدات المقدمة من طرف الوكالة	00%	% 15	% 30	30%	% 25	8	9.2	مرتفع
نوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة	% 00	% 17,5	35%	% 27,5	20%	8	9.27	مرتفع
هل تعتقد أن مشروعك ترك أثراً	2,5%	% 00	22,5%	% 50	% 25	8	10.7	مرتفع
المرافقة و المتابعة أثناء و بعد إنجاز المشروع	% 7,5	22,5%	% 30	% 25	% 15	8	8.6	مرتفع
الاستفادة من الدورات التكوينية في مجالات التسيير من طرف الوكالة	7,5%	15%	% 40	% 17,5	20%	8	9.09	مرتفع
المجمـــــــــــــوع الكـلـــــــــــــي						8	8	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

تؤكد نتائج الجدول (2 ــ 20) على أهمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تدعيم المشاريع الحرفية، حيث توضح النتائج أنّ أفراد العينة راضون على أداء الوكالة بنسبة 42,5%، كما تؤكد النتائج أنّ هناك نسبة الاستجابة للمساعدات المقدمة من طرف الوكالة لتسديد القرض بمتوسط حسابي 8، في حين نجد أنّ هناك تنوع في الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تشير النتائج على الموافقة لعينة الدراسة بنسبة 50% أنّ المشروع ترك أثرا إيجابي في حياة الحرفي سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، كما تؤكد النتائج على دور وأهمية المرافقة والمتابعة أثناء وبعد إنجاز المشروع من طرف الجهاز المكلف بهذه المهمة في الوكالة، إلى جانب الاستفادة من الدورات التكوينية في مجالات التسيير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة.

الجدول رقم 2 - 21: المشاكل والمعوقات المؤثرة على المشروع

العبـــــــارة	التكـــــــرار			النسبـــة المئـــوية		
	نعم	لا	المجموع	نعم	لا	المجموع
طول فترة استلام القرض بسبب الإجراءات	13	27	**40**	%32,5	%67,5	**100**
مستوى التمويل المقدم من الوكالة متدني	13	27	**40**	%32,5	%67,5	**100**
فتـــــرة الســـداد غيـــر كافية	12	28	**40**	%30	%70	**100**
عدم متابعة المؤسسات المقرضة لمشروعها	10	30	**40**	%25	%75	**100**
عدم القدرة على متابعة التطور التكنولوجي	10	30	**40**	%25	%75	**100**
ارتفاع سعر الفائدة	5	35	**40**	%12,5	%87,5	**100**
صعوبة التسويق	16	24	**40**	%40	%60	**100**
منافسة المنتجات المستوردة	10	30	**40**	%25	%75	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النتائج تشير إلى أنّه يوجد عدد من المعوقات والمشاكل التي تعترض المشاريع المصغرة التي أسسها الحرفيون من أهمها صعوبة التسويق للمنتجات بنسبة 40% حيث يعود السبب في ذلك إلى أنّ الدولة لا تعطي اهتماما كبيرا بتسويق المنتجات المحلية وخاصة الحرفية، كما يشتكي الحرفيون من أنّ فترة السداد غير كافية بنسبة 30%، إلى جانب عدم متابعة المؤسسات المقرضة للمشاريع وعدم القدرة على متابعة التطور التكنولوجي وكذا منافسة المنتجات المستوردة بنسبة تمثل 25%، كما أن

الذين يعانون من ارتفاع سعر الفائدة يمثلون نسبة 12,5 وهذا خاص بصيغة التمويل الثلاثي.

الجدول رقم 2 - 22: يوضح نظرة المجتمع للحرفي

التصنيف		التكرار		النسبة المئوية	
		نعم	لا	نعم	لا
نظرة المجتمع للحرفي عند إنشاء المشروع	التشجيع	24	16	60	40
	الإعجاب	15	25	37,5	62,5
	السخرية	02	38	05	95
	اللامبالاة	06	34	15	85
هل تغيرت نظرة المجتمع بعد الإنشاء		26	14	65	35

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لمعطيات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المجتمع والمحيط يشجع المشاريع الحرفية عند تأسيسها بنسبة 60% مما يشجع الحرفي على مواصلة نشاطه ومشروعه، كما كانت نسبة الإعجاب 37,5%، وذلك نتيجة لنجاح المشاريع الحرفية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي، أمّا فيما يتعلق بالسخرية واللامبالاة فكانت النسب على التوالي 15% و05%.

وبسؤال عينة الدراسة عن الصفات التي ينبغي أن تتوفر في الحرفي فكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2 - 23: يوضح صفات الحرفي حسب عينة الدراسة

العبـــــــارة	التكـــرار		المجموع	النسبـــــة		المجموع
	نعم	لا		نعم	لا	
التضحية	18	22	**40**	%45	%55	**100**
الإبداع و الابتكار	32	8	**40**	%80	%20	**100**
المخاطرة	5	35	**40**	%12,5	%87,5	**100**
المبادرة	18	22	**40**	%45	%55	**100**
الصبر	36	4	**40**	%90	%10	**100**
التحدي	29	11	**40**	%72,5	%27,5	**100**

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنّ الحرفي يمتلك صفات ينبغي أن يتصف بها، فحسب عينة الدراسة يجب على الحرفي أنّ يتصف بالصبر الإبداع والابتكار بنسب متقاربة 90% و80% على التوالي، ويجب على الحرفي أنّ يتميز بالتحدي حيث قدرت نسبة ذلك 72,5% والمبادرة بنسبة 45%، وعليه فإنّ الحرفي يتطلب منه أنّ يتصف بالصفات المبينة في الجدول من أجل تطوير واستمرار نشاطه الحرفي.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

لقد توصلنا في المبحث السابق لمجموعة من النتائج قمنا بتحليلها، بحيث يتضمن هذا الجزء تفسير ومناقشة النتائج المتحصل عليها من تحليل إجابات عينة الدراسة عن طريق الاستبيان، وعليه سنقوم بالتفسير اعتمادا على نتائج الاستبيان وبناءا على هذه النتائج سيتم اختبار صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تفسير النتائج المتعلقة بالمشروع

بينت نتائج الدراسة التطبيقية في هذا الجزء أنّ أغلب عمر مشاريع الحرفيين محل الدراسة يفوق 05 سنوات، مما يدل على أنّ دخول الحرفيين في مجال النشاط الحرفي بولاية ورقلة كان متقدما، وتتواجد أغلب المشاريع الحرفية في أماكن قارة نظرا لطبيعة الأنشطة الحرفية التي لا تحتاج في الغالب إلى التنقل، كما أن من أبرز الصعوبات والمعوقات المؤثرة سلبا على المشاريع الحرفية هي صعوبة تسويق الإنتاج مما يحتم على الدولة الجزائرية أنّ تولي اهتماما بهذه النقطة من خلال إنشاء أسواق خاصة بالنشاطات الحرفية في مختلف الولايات.

المطلب الثاني: تفسير النتائج المتعلقة بتمويل المشاريع الحرفية

إنّ الغاية من هذا المحور هو قياس مدى إقبال الحرفي للاستفادة من البرامج التمويلية التي أسستها الدولة لبداية النشاط الحرفي، لأنّ التمويل يعتبر العائق الكبير في إنشاء المشاريع الحرفية.

واعتمادا على الدراسة التي قمنا بها نستنتج أنّ الحرفي يلجأ إلى البرامج الحكومية، ومن أبرزها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم الوكالة بمنح قروض مصغرة بعد القيام بدراسة جدوى للمشروعات ومنح المبلغ المستحق لبداية النشاط، واستنتجنا أن الوكالة لا تقوم بمتابعة المشاريع الحرفية أثناء وبعد إنجاز المشروع مما يشكل عائقا كبيرا في استمرار النشاطات الحرفية، كما تبين لنا أنّه يوجد تناقض بين الأهداف العامة للوكالة وبين ما تقوم بتطبيقه على أرض الواقع، وبالتالي ما زالت بعيدة عن المستوى المرجو والمطلوب لتحقيق أهدافها في دعم وإنشاء ومرافقة المشاريع المصغرة.

المطلب الثالث: تفسير النتائج المتعلقة بالبيئة الاجتماعية للحرفي

الحرفي له دور هام وكبير في بناء المجتمع وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية على المستوى المحلي وكذا الوطني، و يساهم في توفير مناصب شغل لكثير من أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم وأجناسهم، إلى جانب مساهمته في استقرار كثير من الأسر، حيث أنّ المحيط يشجع العمل الحرفي في بداية تأسيسه وحتى بعد إنجاز المشروع، كما يواجه الحرفي عدة عراقيل من أهمها عدم متابعة المؤسسات المقرضة للمشروعات وكون فترة السداد للقروض غير كافية.

ملخص الفصل الثاني:

بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ثم القيام بتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها من هذه الأداة، كان الهدف منه هو تطبيق ما تمّ التوصل إليه في الجانب النظري واختبار صحة الفرضيات المعدة في الدراسة، وبعد تحليلها وتفسيرها استخلصنا النتائج التالية:

ــ يحتاج الحرفي لتأسيس مشروعه إلى التمويل، هذا ما يؤدي به إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

ــ من خلال النتائج المتحصل عليها تبين لنا أنّ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بتقديم مساعدات وامتيازات مالية ومعنوية للحرفيين الذين تحصلوا على قروض مصغرة من برنامجها، إلا أنّ الوكالة تعاني من صعوبات ومعوقات تخص الجانب الإشرافي وعدم المتابعة والمراقبة للمشاريع الحرفية.

الخاتمـــــة

قمنا في هذه الدراسة بالتطرق إلى موضوع القروض المصغرة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الفقر والبطالة، وحاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في " **ما مدى مساهمة القروض المصغرة الممنوحة للحرفيين في تحقيق التنمية؟ وهل ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في توفير التمويل اللازم والمتابعة للمشاريع الحرفية**"، ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين نظري وتطبيقي، باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والأدوات اللازمة، وتوصلنا إلى النتائج الآتية:

ــ يعتبر القرض الحسن من أهم وجوه البر والإحسان التي توفر التمويل اللازم لإنشاء المشاريع التنموية، وتحقيق التنمية على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي.

ــ يعتبر كل من القرض الحسن والقرض المصغر أداة فعالة في محاربة البطالة والفقر وتحسين الأوضاع المعيشية لكثير من الأسر من خلال استحداث أنشطة خاصة بها تمكنها من الحصول على مداخيل دورية.

مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى والثانية واللتان هما على التوالي" القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم يقدم لأشخاص دون عمل قادرين على القيام بنشاط مصغر" ، " القرض المصغر قيمة اجتماعية واقتصادية" هما فرضيتان صحيحتان من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، أما الفرضية الثالثة " جدية الهيئات والمؤسسات الحكومية في دعم الشباب" فهي كذلك صحيحة، من خلال البرامج التي أعدتها الدولة في أواخر القرن الماضي.

أما الجانب التطبيقي فتوصلنا فيه إلى النتائج التالية:

ــ المشروعات الحرفية تحتاج إلى التمويل اللازم عند بداية تأسيسها، مما يحتم على الحرفيين اللجوء إلى مصادر خارجية لتوفير هذا التمويل.

ــ تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الآليات والبرامج التي توفر التمويل للمشاريع الحرفية بولاية ورقلة.

ــ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة لا تقوم بالمتابعة والمرافقة لأغلب المشاريع الحرفية المستفيدة من قروضها.

ــ تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة بتقديم المساعدات والامتيازات الجبائية للحرفيين، لكنها تعاني من عدة معوقات خاصة فيما يتعلق بالجهاز الإشرافي.

مما سبق نستطيع القول أن الفرضية الرابعة " خروج كثير من الأسر من شبح الفقر والبطالة واستقرارها" هي فرضية صحيحة وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في الاستبيان، وفيما يتعلق بالفرضية الخامسة وهي " مواكبة برامج القروض المصغرة للتطور والتقدم التكنولوجي" فهي فرضية غير صحيحة وذلك لضعف الآليات والخدمات في هذه البرامج، وكذلك فيما يخص الفرضية السادسة" تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في توفير الدعم والمتابعة للمشاريع" فإنها غير صحيحة لأن الوكالة لا تقوم بالمتابعة ولا المرافقة للمشاريع الحرفية.

التوصيات:

ــ نوصي الهيئات الحكومية باستعمال صيغ التمويل الإسلامي في توفير الدعم المالي للمشاريع الحرفية، والتي منها: عقد المضاربة والمزارعة والمساقاة والمرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك و المشاركة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي.

ــ إدخال المصارف الإسلامية في برامج دعم الشباب، وتقنين المواد التي تسهل عمل هذه المصارف بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ــ نوصي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة بإنشاء جهاز إشرافي مستقل يقوم بمرافقة ومتابعة المشاريع خلال كل مسار حياة المشروع.

ــ التخفيف من الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة في تكوين ملف الاستفادة من القرض المصغر من طرف الوكالة.

ــ تقديم النصائح والتوجيهات اللازمة، التي من شأنها أن تفيد الحرفيين الذين يتطلعون إلى تأسيس مشاريع مصغرة.

ــ القيام بإلغاء التمويل الثلاثي مع إلغاء نسب الفائدة في كل صيغ التمويل.

ــ ضرورة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات والمشاريع التي بإمكانها توفير مناصب شغل دائمة، كما يجب الاهتمام أكثر بقطاع الفلاحة.

ــ نوصي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة التي تستعمل المصارف التجارية كوسيط بينها وبين المستفدين أن تتبنى التنظيم والتكنولوجيا الضروريين لإشاعة سوق تمويل المشاريع الحرفية المصغرة.

آفاق الدراسة:

ــ مقارنة التجربة الجزائرية مع التجربة السودانية والماليزية فيما يتعلق بالتمويل المصغر.

ــ إعادة دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة وأن تشمل عدد أكبر من المستفيدين.

ــ تقييم أداء المؤسسات الحكومية المهتمة بالتمويل المصغر.

ــ دراسة الموضوع بالمقارنة بين وكالات دعم الشباب.

ــ دراسة الموضوع بالمقارنة بين الولايات الجزائرية.

ــ دراسة الموضوع بالمقارنة بين دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و دور صندوق الزكاة .

وفي الختام نحمد الله عزّ وجلّ أن وفقنا لإتمام هذه الرسالة فهو أهل الحمد والثناء والصلاة والسلام على نبينا محمدﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

قائمــة المصــادر والمراجــع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المصادر

01 ــ أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو عدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط02، 1986م.

02 ــ أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 2003م.

03 ــ أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1410هـ.

04 ــ البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، بيروت، لا.ط، د.ت.

06 ــ أبو بكر بن أبي شيبه، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الرشد، الرياض، ط01، 1409هـ.

07 ــ التنوخي المهدوي، التنبيه على مبادئ التوجيه، تحقيق: محمد بلحسان، دار ابن حزم، بيروت، لا.ط،2007م.

08 ــ أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفي عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1990م.

09 ــ ابن جزي المالكي، القوانين الفقهية، تحقيق: محمد عبد السلام، دارابن الهيثم، مصر، لا.ط،2009 م.

10ــ الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط04،1987م.

11 ــ أبو الحسن المالكي، كفاية الطالب الرباني، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1412هـ .

12ــ الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط 01، 2001م.

13 ــ سليمان بن الأشعث، سنن أبي داوود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، ط01، 2009م.

14 ــ الشربيني، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01،1994م.

15 ــ الشاطبي، الموافقات، تحقيق: محمد مرابي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط01،2011 م.

16 ــ علي بن أحمد بن حزم الظاهري، المحلى بالآثار، تحقيق:أحمد محمد شاكر، إدارة الطباعة المنيرية،لا.ط، 1352هـ.

17 ــ عبد الرحمان بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني، مكتبة القاهرة، جمهورية مصر العربية، لا.ط، 1968 م.

18ــ أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، المؤسسة الحديثية للكتاب، طرابلس، لبنان، لا.ط، د.ت.

19 ــ ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت،ط02، 1992م.

20 ــ عليش، منح الجليل بشرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، لا.ط،1989م.

21ــ القرطبي، الجامع لأحكام القرءان، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتاب، الرياض، لا.ط، 2003م.

22 ــ أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط4، 1952م.

23 ــ أبي الفيض الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، القاهرة، لا.ط، د.ت.

24 ــ الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرءان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط01، 2001م.

25 ــ أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة، لا.ط،1983م.

26 ــ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02 ، 1986م.

27 ــ ابن كثير، تفسير القرءان العظيم، تخريج: مصطفى الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01،2008م.

28 ــ محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار، تخريج: محمد محمد تامر، دار ابن الهيثم، القاهرة، لا.ط،2004م.

29 ــ ابن المنذر، الإجماع،تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم، القاهرة، ط01، 2004م.

30 ــ محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، دار ا بن كثير، دمشق، ط01، 1414هـ.

31 ــ المناوي، فيض القدير، المكتبة التجارية، مصر، ط01، 1356هـ.

32 ــ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط02،1414 هـ.

33 ــ مسلم، الجامع الصحيح، ترقيم و ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الجوزي، القاهرة،ط01،2010م.

34 ــ مالك بن أنس، الموطأ، تخريج: صديقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط03، 2002م.

35 ــ محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ط01، 1406هـ .

36 ــ محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط02، 1993م.

37 ـ محمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار بن حزم، القاهرة، ط01،2010 م.

38 ــ مالك بن أنس، المدونة الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1994م.

39 ــ محمد الأنصاري الرصاع، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، دار المغرب الإسلامي، ط01، 1993م.

40 ــ النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، الكتب الإسلامية، بيروت، ط03، 1991.

41 ــ ابن نجيم، البحر الرائق بشرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامية، ط02، د.ت.

42 ــ الهيثمي، تحفة المحتاج، المكتبة التجارية، مصر، لا.ط، 1983م.

ثالثا: المراجع

01 ــ أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر، لا.ط، د.ت.

02 ــ العجلوني، البنوك الإسلاميةــ أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة، ط02، 2012م

03 ــ أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث محكم منشور لمجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة،ع04.

04 ــ آيت عكاشة سمير، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، مداخلة في جامعة سعد دحلب، البليدة، المركز الجامعي خميس مليانة.

05 ــ البنك الإسلامي للتنمية، ملخص التقرير الخاص بالتمويل الإسلامي البالغ الصغر.

06 ــ بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني،2006م.

07 ــ ثروت محمد شلبي، برنامج دراسة المجتمع تنمية اجتماعية، كلية الآداب، جامعة بنها ــ مصر.

08 ــ جمال عبد الهادي محمد مسعود، إفريقيا يراد لها أن تموت جوعا، دار الوفاء، المنصورة، مصر.

09 ــ جمال العمارة، دلال بن طبي، ملتقى سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بسكرة،2006م .

10 ــ حفاف سمية، دور القرض المصغر في دعم و تمويل المشاريع الحرفية للمرأة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

11 ــ خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،1987م.

12 ــ سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس 27ــ 29 جوان2013م.

13 ــ سامر مظهر قنطقجي، مشكل البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،2004م.

14 ــ علي حسن مطر الهاشمي، اقتصادنا الميسر، دار البحارــ بيروت، ط01، 2009م.

15 ــ عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر و البطالة، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر،15ــ16 نوفمبر 2011م.

16 ــ فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2006م.

17 ــ كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة الفقر، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية.

18 ــ كمال منصوري، الدور التمويلي للأوقاف النقدية نحو مؤسسات وقفية مانحة لتمويل المشروعات الصغيرة، بحث مقدم لمؤتمر دبي الدولي للأوقاف ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دبي، ما بين 16 ــ 17 فيفري2010م.

19 ــ منصوري الزين وسفيان نقماري، صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، 20ــ 21 ماي 2013م.

20 ــ محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة النجاح ، فلسطين2010م.

21 ــ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط02، 1990م.

22 ــ محمد الشحات الجندي، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،القاهرة، ط01، 1996م.

23 ــ مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، إستراتجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، الملتقى الدولي الثاني : المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، 27ــ29،جوان2013م.

24 ــ ماركوإليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مشروع تمبوس مبدأ التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا.

25 ــ موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

26 ــ ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15ــ16 نوفمبر2011م.

27 ــ الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للجرائد والمجلات،1996م

28 ــ يوسف عبد الله صابغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1985م.

رابعا: المراجع الالكترونية

01 ــ معلومات حول القرض المصغر من الموقع: http//:www. ebovokers.com

02 ــ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

03 ــ معلومات عن تاريخ القرض المصغر من: http//www.micro credit.fr ، بتاريخ 2015/03/05م.

خامسا: النصوص القانونية

01 ــ المرسوم التنفيذي رقم: 4 ــ 14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة:25جانفي2004،العدد06

02 ــ المادة5، المرسوم التنفيذي رقم04 ــ 14، المؤرخ: 22جانفي2004م، المتضمن إنشاء الوكالة وتحديد قوانينها.

03 ــ المادة2، المرسوم التنفيذي رقم:04ــ15، المؤرخ في 22 جانفي2004م، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيد

04 ــ المادة 6: من المرسوم التنفيذي رقم: 04 ــ13، المؤرخ في 22 جانفي 2004م.

05 ــ المرسوم الرئاسي رقم:04 ــ13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 22جانفي 2004المتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد06.

الملاحـــــق

الملحق رقم (01)

جامعة الشهيد حمه لخضر(الوادي)

كلية العلوم والاجتماعية والإنسانية

استبيان حول القرض المصغر وتمويل المشاريع الحرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يسعدنا الأخ (ت) المحترم (ة)، أن تشاركوا معنا في هذا الاستبيان، الذي يندرج في إطار إعداد مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية تخصص المعاملات المالية المعاصرة، تحت عنوان "الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين، دراسة فقهية اقتصادية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة، تحت إشراف الأستاذة، وهذا من خلال الإجابة على أسئلة الاستمارة المرفقة، فمع العلم والتأكيد بأن هذه المعلومات لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي وفي إطار هذه الدراسة.

شاكرين لكم تعاونكم تقبلوا منا فائق وأسمى عبارات الاحترام والتقدير.

ملاحظة: يتم اختيار الخانة المناسبة بوضع علامة √

المحور الأول:

1- معلومات تخص مؤسستك:

اسم المؤسسة	
نشاط المؤسسة	

2- سن الحرفي:.....

☐ بين 18 – 35 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

☐ بين 35 – 50 سنة

3- المستوى التعليمي:

☐ ابتدائي ☐ ثانوي ☐ جامعي

☐ متوسط ☐ حامل شهادة تكوين مهني ☐ بدون مستوى

4- مكان الإقامة:

☐ حضري ☐ ريفي

5- ما هو قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة؟

☐ الفلاحة والصيد البحري ☐ الصناعة الغذائية ☐ خدمات للعائلات

☐ المياه والطاقة ☐ صناعة النسيج ☐ أعمال عقارية

☐ خدمات للمؤسسات ☐ صناعة الجلد ☐ خدمات للمرافق الجماعية

☐ البناء والأشغال العمومية ☐ صناعة الخشب والفلين ☐ التجارة

☐ النقل والمواصلات ☐ صناعة مختلفة ☐ الفندقة والإطعام

المحور الثاني:

1- ما هو تاريخ بداية نشاطكم؟

☐ أقل من 03 سنوات

☐ بين 03 إلى 05 سنوات

☐ أكثر من 05 سنوات

2- كم عدد العاملين في المشروع؟

أ- .....من أفراد العائلة ب- .....من خارج العائلة

3- جنس العامل: ☐ ذكر ☐ أنثى

4- على أي أساس يتم اختيار العمال في مؤسستك؟

☐ على أساس الكفاءة المهنية ☐ على أساس صلة القرابة ☐ على أساس الشهادة

☐ على أساس يد عاملة رخيصة ☐ أخرى

5- مكان إنشاء المشروع:

☐ متنقل ☐ قار

المحور الثالث:

1- ما هي آليات دعم الاستثمار التي تعرفها؟

☐ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

☐ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

☐ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

☐ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

☐ صندوق ضمان القروض م ص م FGAR

☐ صندوق ضمان القروض استثمارات م ص م CGCI – PME

☐ مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل

2- ما هو سبب اختيارك للوكالة؟

.....

.....

3- نوع التمويل الممنوح من الوكالة؟

☐ التمويل الثنائي (الوكالة – الحرفي) ☐ التمويل الثلاثي (الوكالة – البنك – الحرفي)

4- في حالة التمويل الثلاثي: حسب رأيك هل نسبة البنك مرتفعة؟

☐ نعم ☐ لا ☐ معتبرة

5- هل قيمة التمويل المقدمة من الوكالة تكفي لبدء المشروع؟

☐ كافية ☐ كبيرة ☐ قليلة

6- هل كانت عملية الحصول على القرض:

☐ سهلة ☐ صعبة جدا ☐ صعبة نوعا ما

إذا كانت صعبة، بين لماذا؟

1- كثرة وصعوبة وثائق الملف المطلوب ☐

2- طول فترة الانتظار للحصول على موافقة البنك لتمويل المشروع ☐

3- الضمانات والشروط غير مناسبة ☐

4- طول فترة الانتظار بين تاريخ الحصول على موافقة الوكالة واستلام الصك البنكي لشراء العتاد ☐

5- عدم الموافقة على منحي كامل المبلغ المطلوب ☐

7- بعد انطلاق المشروع، هل تقوم الوكالة بمتابعة دورية لنشاطكم: (إذا كانت الإجابة "لا" انتقل مباشرة إلى المحور الرابع):

☐ نعم ☐ لا

8- ما هي طبيعة هذه المتابعة؟

☐ الاطمئنان على وجود العتاد ☐ لإعلامكم بالجديد بما يخص النشاط

☐ الحصول على الإحصائيات ☐ المساهمة في اقتراح حلول للمشاكل

9- هل يعتبر مشروعك؟

☐ ناجح ☐ مقبول ☐ فاشل

10- إلى أي درجة دفعتك العوامل التالية لإنشاء مؤسستك الخاصة؟

التفاصيل	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1- خبرة مهنية سابقة					
2- مساعدة العائلة					
3- التخلص من البطالة					
4- الطموح الشخصي					
5- الرغبة في العمل الحر					
6- معرفة السوق					
7- ربحية المشروع					
8- وجود وكالات دعم المشاريع					

11- عبر عن ما مدى موافقتك على الدور الذي لعبته النقاط التالية في تشجيعك على إنشاء مؤسستك الخاصة؟

التفاصيل	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1- سهولة الحصول على التمويل					
2- سهولة الحصول على المعلومات الضرورية حول كيفية إنشاء مؤسسة خاصة					
3- بساطة الإجراءات الإدارية الضرورية لنشاء مؤسسة جديدة					
4- الامتيازات الجبائية المقدمة للمشاريع الحرفية					

12- تطلعات المتعاقدين مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة:

التفاصيل	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1- الرضاء على أداء الوكالة					
2- المساعدات المقدمة من طرف الوكالة لتسديد القرض					
3- نوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة					
4- هل تعتقد أن مشروعك ترك أثرا إيجابيا في حياتك الاجتماعية والاقتصادية؟					
5- المرافقة والمتابعة أثناء وبعد إنجاز المشروع					
6- الاستفادة من الدورات التكوينية في مجالات التسيير					

13- ماهية المساعدات والامتيازات التي منحتها لك الوكالة؟

☐ التكوين في التربية المالية EFG

☐ المساعدة على إنشاء الأنشطة

☐ التكوين حسب برنامج CREE (كيفية إنشاء مؤسساتكم)

☐ التكوين حسب برنامج GERME (كيفية التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل BIT

☐ التكوين في مجال التعليم العالي العام FEFG

☐ اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية TVAP

المحور الرابع

1- ماهية المشاكل والمعوقات المؤثرة سلبا على مشروعك؟

☐ طول فترة استلام القرض بسبب الإجراءات ☐ عدم القدرة على متابعة التطور التكنولوجي

☐ مستوى التمويل المقدم من الوكالة متدني ☐ ارتفاع سعر الفائدة

☐ فترة السداد غير كافية ☐ صعوبة التسويق

☐ عدم متابعة المؤسسات المقرضة لمشروعك ☐ منافسة المنتجات المستوردة

2- هل ترى أنك بممارستك لمهنتك قصرت في الواجبات الأسرية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ نوعا ما

3- كيف كانت نظرة الناس لك كحرفي عند الإنشاء؟

☐ التشجيع ☐ الإعجاب ☐ السخرية ☐ اللامبالاة

4- هل تغيرت نظرة المجتمع والمحيط بعد الإنشاء؟

☐ نعم ☐ لا

5- حسب رأيك ما هي الصفات التي يجب أن يتميز بها الحرفي؟

☐ التضحية ☐ الإبداع والابتكار ☐ المخاطرة

☐ المبادرة ☐ الصبر ☐ التحدي

6- كيف ترى النشاط الحرفي في الجزائر؟

.....

.....

.....

.....

.....

الملاحـــــق

الملحق رقم (01)

جامعة الشهيد حمه لخضر(الوادي)

كلية العلوم والاجتماعية والإنسانية

استبيان حول القرض المصغر وتمويل المشاريع الحرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يسعدنا الأخ (ت) المحترم (ة)، أن تشاركوا معنا في هذا الاستبيان، الذي يندرج في إطار إعداد مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية تخصص المعاملات المالية المعاصرة، تحت عنوان "الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين، دراسة فقهية اقتصادية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة، تحت إشراف الأستاذة، وهذا من خلال الإجابة على أسئلة الاستمارة المرفقة، فمع العلم والتأكيد بأن هذه المعلومات لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي وفي إطار هذه الدراسة.

شاكرين لكم تعاونكم تقبلوا منا فائق وأسمى عبارات الاحترام والتقدير.

ملاحظة: يتم اختيار الخانة المناسبة بوضع علامة √

المحور الأول:

1- معلومات تخص مؤسستك:

اسم المؤسسة	
نشاط المؤسسة	

2- سن الحرفي:.....

☐ بين 18 – 35 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

☐ بين 35 – 50 سنة

3- المستوى التعليمي:

☐ ابتدائي ☐ ثانوي ☐ جامعي

☐ متوسط ☐ حامل شهادة تكوين مهني ☐ بدون مستوى

4- مكان الإقامة:

☐ حضري ☐ ريفي

5- ما هو قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة؟

☐ الفلاحة والصيد البحري ☐ الصناعة الغذائية ☐ خدمات للعائلات

☐ المياه والطاقة ☐ صناعة النسيج ☐ أعمال عقارية

☐ خدمات للمؤسسات ☐ صناعة الجلد ☐ خدمات للمرافق الجماعية

☐ البناء والأشغال العمومية ☐ صناعة الخشب والفلين ☐ التجارة

☐ النقل والمواصلات ☐ صناعة مختلفة ☐ الفندقة والإطعام

المحور الثاني:

1- ما هو تاريخ بداية نشاطكم؟

☐ أقل من 03 سنوات

☐ بين 03 إلى 05 سنوات

☐ أكثر من 05 سنوات

2- كم عدد العاملين في المشروع؟

أ- .....من أفراد العائلة ب- .....من خارج العائلة

3- جنس العامل: ☐ ذكر ☐ أنثى

4- على أي أساس يتم اختيار العمال في مؤسستك؟

☐ على أساس الكفاءة المهنية ☐ على أساس صلة القرابة ☐ على أساس الشهادة

☐ على أساس يد عاملة رخيصة ☐ أخرى

5- مكان إنشاء المشروع:

☐ متنقل ☐ قار

المحور الثالث:

1- ما هي آليات دعم الاستثمار التي تعرفها؟

☐ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

☐ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

☐ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

☐ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

☐ صندوق ضمان القروض م ص م FGAR

☐ صندوق ضمان القروض استثمارات م ص م CGCI – PME

☐ مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل

2- ما هو سبب اختيارك للوكالة؟

.....

.....

3- نوع التمويل الممنوح من الوكالة؟

☐ التمويل الثنائي (الوكالة – الحرفي) ☐ التمويل الثلاثي (الوكالة – البنك – الحرفي)

4- في حالة التمويل الثلاثي: حسب رأيك هل نسبة البنك مرتفعة؟

☐ نعم ☐ لا ☐ معتبرة

5- هل قيمة التمويل المقدمة من الوكالة تكفي لبدء المشروع؟

☐ كافية ☐ كبيرة ☐ قليلة

6- هل كانت عملية الحصول على القرض:

☐ سهلة ☐ صعبة جدا ☐ صعبة نوعا ما

إذا كانت صعبة، بين لماذا؟

1- كثرة وصعوبة وثائق الملف المطلوب ☐

2- طول فترة الانتظار للحصول على موافقة البنك لتمويل المشروع ☐

3- الضمانات والشروط غير مناسبة ☐

4- طول فترة الانتظار بين تاريخ الحصول على موافقة الوكالة واستلام الصك البنكي لشراء العتاد ☐

5- عدم الموافقة على منحي كامل المبلغ المطلوب ☐

7- بعد انطلاق المشروع، هل تقوم الوكالة بمتابعة دورية لنشاطكم: (إذا كانت الإجابة "لا" انتقل مباشرة إلى المحور الرابع):

☐ نعم ☐ لا

8- ما هي طبيعة هذه المتابعة؟

☐ الاطمئنان على وجود العتاد ☐ لإعلامكم بالجديد بما يخص النشاط

☐ الحصول على الإحصائيات ☐ المساهمة في اقتراح حلول للمشاكل

9- هل يعتبر مشروعك؟

☐ ناجح ☐ مقبول ☐ فاشل

10- إلى أي درجة دفعتك العوامل التالية لإنشاء مؤسستك الخاصة؟

التفاصيل	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1- خبرة مهنية سابقة					
2- مساعدة العائلة					
3- التخلص من البطالة					
4- الطموح الشخصي					
5- الرغبة في العمل الحر					
6- معرفة السوق					
7- ربحية المشروع					
8- وجود وكالات دعم المشاريع					

11- عبر عن ما مدى موافقتك على الدور الذي لعبته النقاط التالية في تشجيعك على إنشاء مؤسستك الخاصة؟

التفاصيل	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1- سهولة الحصول على التمويل					
2- سهولة الحصول على المعلومات الضرورية حول كيفية إنشاء مؤسسة خاصة					
3- بساطة الإجراءات الإدارية الضرورية لنشاء مؤسسة جديدة					
4- الامتيازات الجبائية المقدمة للمشاريع الحرفية					

12- تطلعات المتعاقدين مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة:

التفاصيل	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1- الرضاء على أداء الوكالة					
2- المساعدات المقدمة من طرف الوكالة لتسديد القرض					
3- نوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة					
4- هل تعتقد أن مشروعك ترك أثرا إيجابيا في حياتك الاجتماعية والاقتصادية؟					
5- المرافقة والمتابعة أثناء وبعد إنجاز المشروع					
6- الاستفادة من الدورات التكوينية في مجالات التسيير					

13- ماهية المساعدات والامتيازات التي منحتها لك الوكالة؟

☐ التكوين في التربية المالية EFG

☐ المساعدة على إنشاء الأنشطة

☐ التكوين حسب برنامج CREE (كيفية إنشاء مؤسساتكم)

☐ التكوين حسب برنامج GERME (كيفية التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل BIT

☐ التكوين في مجال التعليم العالي العام FEFG

☐ اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية TVAP

المحور الرابع

1- ماهية المشاكل والمعوقات المؤثرة سلبا على مشروعك؟

☐ طول فترة استلام القرض بسبب الإجراءات ☐ عدم القدرة على متابعة التطور التكنولوجي

☐ مستوى التمويل المقدم من الوكالة متدني ☐ ارتفاع سعر الفائدة

☐ فترة السداد غير كافية ☐ صعوبة التسويق

☐ عدم متابعة المؤسسات المقرضة لمشروعك ☐ منافسة المنتجات المستوردة

2- هل ترى أنك بممارستك لمهنتك قصرت في الواجبات الأسرية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ نوعا ما

3- كيف كانت نظرة الناس لك كحرفي عند الإنشاء؟

☐ التشجيع ☐ الإعجاب ☐ السخرية ☐ اللامبالاة

4- هل تغيرت نظرة المجتمع والمحيط بعد الإنشاء؟

☐ نعم ☐ لا

5- حسب رأيك ما هي الصفات التي يجب أن يتميز بها الحرفي؟

☐ التضحية ☐ الإبداع والابتكار ☐ المخاطرة

☐ المبادرة ☐ الصبر ☐ التحدي

6- كيف ترى النشاط الحرفي في الجزائر؟

.....

.....

.....

.....

.....

الفهـــــــرس

قائمـــــــة المحتويـــــــات

الإهداء.....I

شكر وتقدير.....II

الملخص.....III

قائمة الجداول.....IV

قائمة الأشكال البيانية.....VI

الملحق.....VII

المقدمة.....أ

الفصل الأول: ماهية القرض.....1

المبحث الأول: القرض الحسن.....2

المطلب الأول: تعريف القرض الحسن.....2

الفرع الأول: تعريف القرض الحسن لغة.....2

الفرع الثاني: تعريف القرض الحسن اصطلاحا.....4

الفرع الثالث: ألفاظ ذات صلة بمعنى القرض الحسن.....5

المطلب الثاني: مشروعية القرض الحسن.....7

الفرع الأول: مشروعية القرض الحسن من القرءان.....7

الفرع الثاني: مشروعية القرض الحسن من السنة النبوية.....8

الفرع الثالث: مشروعية القرض الحسن من الإجماع.....9

الفرع الرابع: الحكم التكليفي للقرض الحسن.....9

المطلب الثالث: القروض الحسنة بين الإنتاج والاستهلاك.....11

الفرع الأول: القروض الحسنة الإنتاجية.....11

الفرع الثاني: القروض الحسنة الاستهلاكية.....12

المطلب الرابع: أثر القروض الحسنة على التمويل والتنمية المحلية.....13

الفرع الأول: القروض الحسنة كأداة في التمويل.....13

الفرع الثاني: أثر القروض الحسنة على التنمية المحلية.....15

الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه التمويل بالقروض الحسنة.....17

المبحث الثاني: القرض المصغر.....19

المطلب الأول: نشأة القرض المصغر ومراحل تطوره.....19

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن القرض المصغر.....19

الفرع الثاني: بداية القرض المصغر في الجزائر.....21

الفرع الثالث: مفهوم القرض المصغر.....22

المطلب الثاني: أسباب و أهمية ومبادئ ومميزات القرض المصغر.....25

الفرع الأول: أسباب ظهور القرض المصغر في الجزائر.....25

الفرع الثاني: أهمية القرض المصغر.....26

الفرع الثالث: مبادئ ومميزات القرض المصغر.....28

المطلب الثالث: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه إستراتجية القرض المصغر بالجزائر.....30

الفرع الأول: التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي.....30

الفرع الثاني: التحديات والمعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر.....30

الفرع الثالث: التحديات والمعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة.....31

المبحث الثالث: دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.....32

المطلب الأول: دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية.....32

الفرع الأول: تعريف التنمية الاجتماعية 32

الفرع الثاني: دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية.....32

المطلب الثاني: دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.....33

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.....33

الفرع الثاني: دور القروض المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.....34

المطلب الثالث: آليات منح القروض المصغرة بالجزائر.....36

الفرع الأول: برامج المساندة الحكومية.....36

الفرع الثاني: البنوك الحكومية.....36

الفرع الثالث: المنظمات غير الحكومية.....37

المبحث الرابع: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر.....38

المطلب الأول: ظروف نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر.....38

الفرع الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....38

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر.....39

المطلب الثاني: أهداف وأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....40

الفرع الأول: الأهداف العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....40

الفرع الثاني: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة.....41

المطلب الثالث: النشاط المحلي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة.....43

الفرع الأول: أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة.....43

أولا: التمويل الثنائي بين المقترض والبنك.....43

ثانيا: التمويل الثنائي بين المقترض و الوكالة.....43

ثالثا: التمويل الثلاثي بين المقترض والوكالة والبنك.....44

رابعا: التعديلات المتعلقة بصيغ التمويل المقدمة من الوكالة.....44

الفرع الثاني: الإجراءات اللازمة لطلب القرض المصغر من الوكالة.....46

أولا: الوثائق المطلوبة في تكوين ملف طلب القرض المصغر.....46

ثانيا: كيفية السير التسلسلي لانطلاق منح القرض المصغر.....47

الفرع الثالث: الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة.....48

أولا: المساعدات والامتيازات المالية.....48

ثانيا: المساعدات والامتيازات غير المالية.....48

ثالثا: صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.....49

ملخص الفصل الأول.....50

الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة.....51

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.....54

المطلب الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة.....54

الفرع الأول: منهجية الدراسة.....54

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.....54

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.....55

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....55

الفرع الثاني: خصائص عينة الدراسة.....57

الفرع الثالث: تقديم أداة الدراسة.....61

أولا: تعريف أداة الدراسة.....61

ثانيا: تقنين أداة الدراسة.....62

المطلب الثالث: تحليل النتائج.....62

أولا: تحليل المتغيرات المتعلقة بالدراسة.....62

ثانيا: المحيط المساعد لإنشاء المشاريع الحرفية.....67

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....74

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.....83

المطلب الأول: تفسير النتائج المتعلقة بالمشروع.....83

المطلب الثاني: تفسير النتائج المتعلقة بتمويل المشاريع الحرفية.....83

المطلب الثالث: تفسير النتائج المتعلقة بالبيئة الاجتماعية للمشروع.....84

ملخص الفصل الثاني.....85

الخاتمة.....86

قائمة المصادر والمراجع.....91

الملاحق.....99

الفهرس.....108